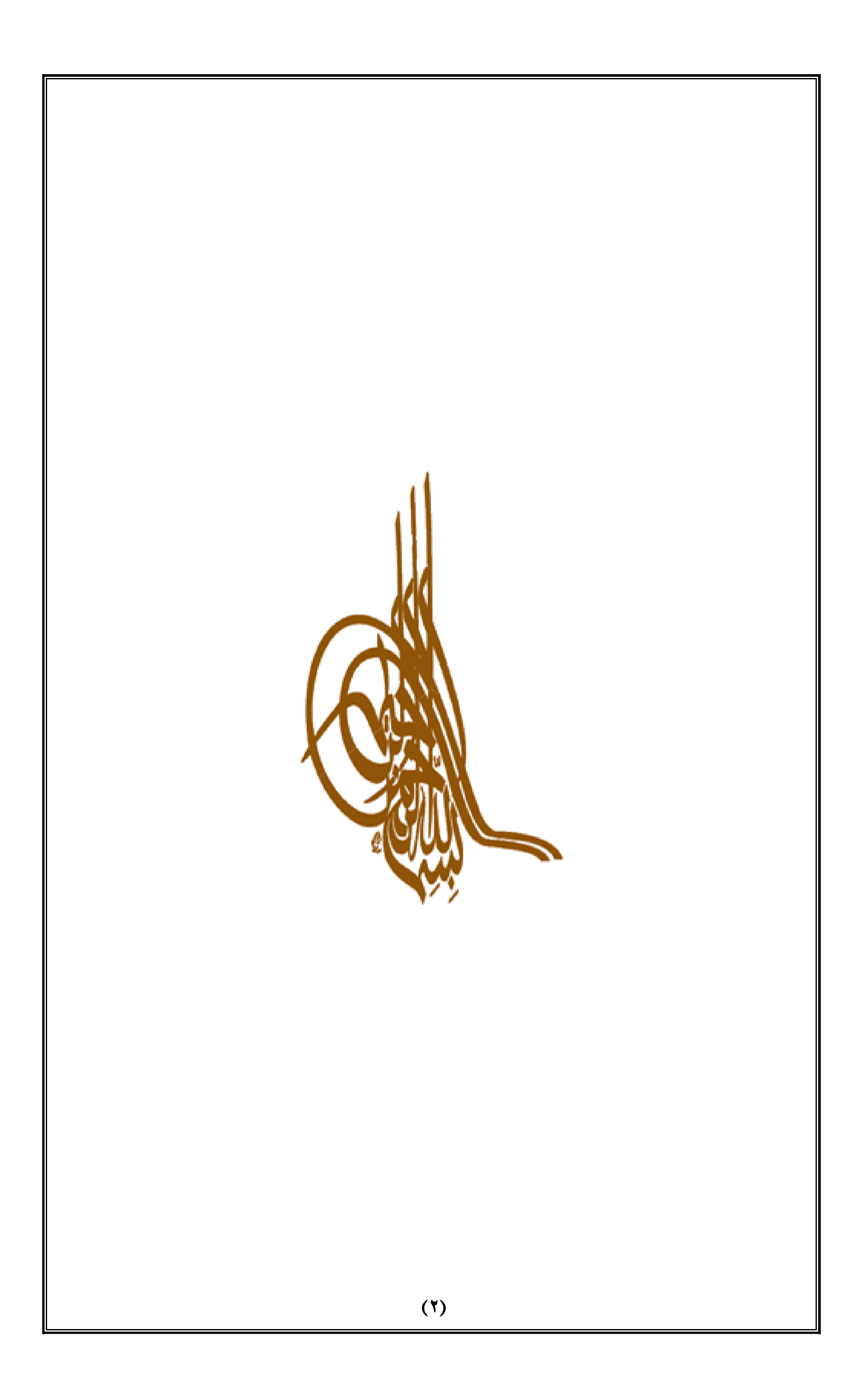
المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة الملك عبدالعزيز
كلية الاقتصاد والإدارة
قسم إدارة الأعمال

أثار انضمام المملكة الى منظمة التجارة العالمية

إعداد / هاني عـرب
haniharab@hotmail.com

١٤٢٩هـ



إهداء

إلى والدتي رحمها الله ..

إلى والدي حفظه الله ...

شكر و تقدير

يشرفني أن أتقدم بالشكر إلى كل من كان وراء هذا البحث وأحتوى هذا المجهود بالرعاية والاهتمام حتى ظهر البحث بهذا المستوى

فجزاه الله عني خير الجزاء

المحتويات

عدد صفحات هذا البحث (٧٦) صفحة فقط

الفصل الأول

مقدمة البحث :

في ظل المتغيرات الكبيرة التي شهدها العالم مؤخراً على المستوى الاقتصادي والسياسي خاصة بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وفشل النظرية الاقتصادية الاشتراكية، يلاحظ توجه كثير من دول العالم إلى تطبيق مبادئ الاقتصاد الحر وتحرير التجارة الخارجية، وما ترتب على ذلك من إنشاء صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير انتهاء بإنشاء منظمة التجارة العالمية.

إلا أن كثير من الدول النامية مترددة في الانضمام لهذه المنظمة الجديدة، وذلك بسبب الخوف من أثر تحرير التجارة على اقتصادها القومي، فكثير من هذه الدول تخشى من أن الانضمام إلى هذه المنظمة سيؤدي إلى انهيار صناعتها الوليدة، وكذلك فإن تحرير التجارة قد يؤدي إلى انخفاض إيرادات التعرفة الجمركية لهذه الدول، بالإضافة لما يمكن أن تحدثه عضوية هذه المنظمة من خلل في موازين مدفوعاتها.

إن تطبيق مبادئ منظمة التجارة العالمية تحيطه أيضاً كثير من التخوفات والشكوك خاصة وأن إنشاء هذه المنظمة يأتي في وقت يشهد فيه العالم قيام التجمعات والتكتلات الاقتصادية بين الدول الكبرى مثل مجموعة الوحدة الأوربية والنافتا، مما سيؤدي إلى التمييز بين الدول في المعاملات التجارية وتزايد تطبيق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، مما سينعكس سلباً على الدول النامية خارج هذه التكتلات.

والمملكة العربية السعودية كأحد الدول النامية قد تتأثر بهذه المتغيرات الجديدة إما سلباً أو إيجاباً خاصة وكونها أكبر مصدر للنفط في العالم، مما جعلها مشاركاً هاماً وفعالاً في مسرح التجارة العالمية. وقد أدى اعتماد التنمية

بالمملكة طوال الثلاثين عاماً الماضية على الإيرادات النفطية نتيجة التوسع في إنتاج وتصدير النفط الأمر الذي أدى لزيادة مطردة في واردات المملكة من السلع الرأسمالية والاستهلاكية والمواد الخام، ولقد ساعد على ذلك محاولات المملكة المستمرة لتحويل الاقتصاد السعودي إلى اقتصاد متنوع يعتمد على موارد متجددة تضمن له التنمية المستدامة وعلى رأسها قطاعات الصناعة التحويلية والصناعات البتروكيماوية، وكذلك قطاعات الزراعة والخدمات.

وتظهر المؤشرات الحالية أن واردات المملكة تشكل (٢٤,٥٪) من إجمالي الناتج المحلي السعودي. بينما تشكل إجمالي الصادرات السعودية (النفطية وغير النفطية) حوالي (٣٦,٥٪) من إجمالي الناتج المحلي السعودي. والجدير بالذكر أن نسبة صادرات المملكة النفطية (الزيت الخام والمنتجات المكررة) تصل إلى حوالي (٣٢,١٪) من إجمالي الناتج المحلي للمملكة، بينما تصل إلى (٧٦,٥٪) من إجمالي صادرات المملكة[1].

وتجدر الإشارة إلى أن اتفاقيات الجات درجت على استبعاد النفط والزيت المكرر من قائمة مفاوضاتها في دورة الأرجواي والتي تمثل سعي الدول المستوردة لتحويل تلك السلعة من سوق بائعين تسيطر على إنتاجه وتسعيره الدول المنتجة له إلى سوق مشترين، حيث يسعى المستهلكون إلى السيطرة على زمام الطلب والأسعار وتعظيم منافعهم على حساب الدول المنتجة.

ولهذا، فإنه باستبعاد النفط والزيت المكرر من صادرات المملكة لا يتبقى سوى حوالي (٢٣,٥٪) من إجمالي صادرات المملكة، ممثلة في الصادرات الصناعية والبتروكيماوية والتعدين والسياحة. وبذا يصبح الجزء الأكبر من صادرات المملكة حالياً خارج نطاق منظمة التجارة العالمية مما يحد من الآثار الإيجابية المباشرة لانضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية حيث تبقى

[1] د. أحمد بن حبيب صلاح، الآثار الاقتصادية المتوقعة لانضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية، وزارة التخطيط ١٤٢٥هـ

الصادرات النفطية في مهب الإجراءات الحمائية التعسفية التي تزيد من انتفاع الدول المستوردة على الرغم من أن صناعة النفط وثيقة الصلة بانتعاش الاقتصاد العالمي كمصدر رئيسي للطاقة.

ومع ذلك لا جدال في أن انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية يحمل مكاسب بأي حال من الأحوال، إلا أنه يحملها تكاليف أيضاً، فالمكاسب هي الاستثناءات التي حصلت عليها المملكة، والتكاليف هي الالتزامات التي قدمتها المملكة، وبالإضافة إلى هذه الآثار الاقتصادية، هناك آثار اجتماعية وثقافية إيجابية كانت أم سلبية تفرض نفسها من جراء هذا الانضمام، وهذا ما نسعى إلى توضيحه في هذا البحث.

مشكلة البحث :

انضمت المملكة العربية السعودية إلى منظمة التجارة العالمية وذلك في عام ٢٠٠٥ حيث صادق المجلس العمومي في منظمة التجارة العالمية في جلسته التي عقدت بجنيف يوم الجمعة ٩ شوال ١٤٢٦هـ الموافق ١١ نوفمبر ٢٠٠٥م على وثائق انضمام المملكة العربية السعودية إلى منظمة التجارة العالمية وذلك بحضور الدول الأعضاء وعددهم (١٤٨) دولة لتصبح المملكة العضو رقم (١٤٩)[١]. ولكن يبقى السؤال هنا:

- ما هي الآثار الاقتصادية من جراء انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية؟
- ما هي الآثار الثقافية والاجتماعية من جراء انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية؟
- ما هي المكاسب التي حصلت عليها المملكة آثر إنضمامها إلى منظمة التجارة العالمية؟ وما هي التكاليف التي الزمت المملكة بها؟

[1] موقع وزارة التجارة والصناعة السعودي www.commerce.gov.sa

أهداف البحث :

- توضيح الأثار الاقتصادية الناتجة من انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية.
- توضيح الأثار الثقافية والاجتماعية الناتجة من انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية.
- إبراز المكاسب والتكاليف الاقتصادية من انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية.
- إبراز المميزات التي حصلت عليها المملكة عند انضمامها لمنظمة التجارة العالمية.

أهمية البحث :

- على الصعيد العالمي، المملكة من أهم الدول التجارية في العالم كما أنها أكبر سوق مستوردة ومصدرة في الشرق الأوسط حيث تبلغ قيمة تجارتها الخارجية من السلع (حجم الصادرات والواردات مجتمعة) أكثر من ٧٥ مليار دولار[١].
- ولانضمام المملكة العربية السعودية آثار اقتصادية وثقافية واجتماعية.
- دراسة إنعكاس تأثير هذا الانضمام على الاقتصاد السعودي وعلى ثقافة المجتمع السعودي.

فروض البحث :

١- توجد أثار اقتصادية لانضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية.

٢- توجد آثار ثقافية واجتماعية على المجتمع السعودي من انضمام المملكة إلى منظمة التجارة.

[1] د. أسامة بن جعفر فقيه وزير التجارة سابقاً (مقال منشور على موقع وزارة التجارة والصناعة السعودي)

طريقة جمع البيانات :

سوف تكون وسيلة جمع البيانات لهذه المصادر الاولية هي الاستبيان الذي يشتمل على أسئلة معينة، ويجب على المجيب اختيار أحداها.

منهج البحث (أسلوب الدراسة) :

١- استعراض الدراسات السابقة لموضوع البحث، حيث يتم الرجوع إلى الكتب والمؤلفات والبحوث والدوريات المنشورة والانترنت.

٢- تعريف عام بمنظمة التجارة، واستعراض الاستثناءات الخاصة بالمملكة، ومزايا الانضمام وآثاره الاقتصادية والثقافية.

٣- دراسة ميدانية: قام الباحث بتوزيع استقصاء أولي بهدف معرفة مدى الآثار الاقتصادية والثقافية من انضمام المملكة إلى منظمة التجارة تستهدف عدد من منظمات الأعمال بمدينة جدة التي لها نشاط التصدير أو الاستيراد أو الأثنين معاً حيث تقدم الباحث إلى الغرفة التجارية بجدة بطلب قائمة باسماء المنشآت التي لها نشاط في الاستيراد والتصدير في مدينة جدة، وأفادونا بقائمة من ١٣٨ منشأة تضمن عنواين ووسائل الاتصال بهذه المنشآت وقمنا بمراسلة ١٣٨ منشأة، وأجاب على الاستبيانة ١٣٦ منشأة فقط وهم عينة الدراسة. والجدير بالذكر أن من قام بالتجاوب مع الاستبيانه هم من المديرين في الفئة العليا والمتوسطة لإدارة هذه المنشآت.

طريقة تحليل البيانات :

سوف تكون وسيلة تحليل البيانات التي جمعت عن طريق الاستبيان بطريقة الجداول التكرارية.

الفصل الثاني

أدبيـــات البحــث

(استعراض الدراسات السابقة لموضوع البحث)

يهتم هذا الجانب باستعراض الدراسات السابقة وأدبيات الموضـــوع بغــرض التعرف على الحاجة والوقوف على أهمية الدراسة وتحديد موقع هذه الدراســة من الدراسات السابقة.

أولاً: من الجات إلى منظمة التجارة العالمية

عنوان البحث : منظمة التجارة العالمية (W.T.O) وأسباب فشل الجات

يرى (خان،١٩٩٨، ص٧) أنه بالرغم من نجاح اتفاقية الجات فــي تحقيــق الكثير من الانجازات ومساهمتها في تحرير بعض القطاعــات فــي التجــارة الدولية ونموها إلا أنها عانت وظلت قاصرة عن التأثير في بعــض الجوانــب الرئيسية.

وقد استنتج خان من خلال دراسته ما يلي:

استنتج خان من خلال دراسته أن أسباب فشل اتفاقيات الجات تكمن للأسباب التالية:

١- أنها تعتبر مجموعة من القواعد والاتفاقيات متعددة الأطراف ولا يوجد لها قواعد تأسيسية.

٢- كانت منظمة الجات مهتمة بتجارة السلع فقــط دون الاهتمــام بالخــدمات وحقوق الملكية الفكرية.

٣- أن دور هيئة المنازعات في اتفاقية الجات كان بطيئاً في حل المنازعــات ويتعرض لقدر من التعطيل وغير فعال.

٤- أن التصويت في اتفاقية الجات يعتمد على مقدار مســاهمة العضــو فــي ميزانية الاتفاقية.

٥- أن اتفاقيات الجات لها صفة الاختيار لكامل الاتفاقية أو لجزء منها، فهي لا تعتبر ملزمة بكامل بنودها للدولة العضو.

عنوان البحث : من الجات إلى منظمة التجارة العالمية

يرى (د. أسامة بن جعفر فقيه، ٢٠٠٦) أنه بالرغم من نجاح اتفاقيات الجات في تحقيق الكثير من الإنجازات، التي أسهمت في تحرير بعض قطاعات التجارة الدولية ونموها، إلا أنها ظلت قاصرة عن التأثير في بعض الجوانب الرئيسية.

واستنتج فقيه من دراسته التالي:

استنتج فقيه من دراسته أن أسباب فشل اتفاقيات الجات:

١- أن اتفاقية الجات اقتصرت عل تخفيض النسب لمعدلات الرسوم الجمركية.

٢- لم تهتم اتفاقية الجات بالتجارة الدولية فيما بين البلدان النامية والصناعية.

٣- أنها فشلت في تحرير بعض القطاعات الحيوية مثل تجارة السلع الزراعية.

ثانياً: إنضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية

عنوان البحث : الآثار الاقتصادية المتوقعة لانضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية: يرى (د. أحمد حبيب صلاح، ٢٠٠٦) من خلال دراسته ان النتائج تشير إلى أن عدم انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية لن يُسهم في تحقيق نتائج إيجابية للاقتصاد السعودي بل بالعكس، فإن عدم الانضمام سيؤدي إلى انكماش الاقتصاد السعودي وعزله، مما سيؤدي إلى انخفاض معدلات نموه الكلية والقطاعية مما سيؤثر سلباً على الأهداف التنموية للمملكة، خاصة وأن غياب المملكة عن منظمة التجارة العالمية لا ينسجم مع ثقلها الاقتصادي ووزنها التجاري الدولي مما يحتم معه وضع برنامجاً للانضمام يهدف إلى تقليص الآثار السلبية وتعظيم الآثار الإيجابية التي يمكن أن تنجم عن الانضمام بحيث يتضمن هذا البرنامج ما يلي:

١- زيادة إنتاجية الاقتصاد السعودي من خلال تحسين إنتاجية العمالة السعودية وزيادة تدريبها مما يساعد في جاهزية الاقتصاد السعودي لمواجهة المنافسة العالمية.

٢- زيادة حجم الصادرات السعودية غير النفطية وذلك من خلال دعم مركز الصادرات أو إنشاء هيئة لتنمية وضمان الصادرات السعودية.

٣- التركيز على الصناعات ذات الميزة النسبية والتي يتمتع بها الاقتصاد السعودي.

٤- الاستفادة من الامتيازات والاستثناءات للتكتلات الاقتصادية وذلك بالتسريع بإنشاء السوق الخليجية المشتركة واتفاقيات منطقة التجارة العربية الحرة.

٥- تحفيز الصناعات المتماثلة بالمملكة على الدخول في تكتلات للصمود أمام المنافسة الخارجية.

٦- دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير التدريب والتمويل اللازم.

٧- وضع برنامجاً للإصلاحات التنظيمية والإدارية والاقتصادية والتشريعية اللازمة لزيادة جاهزية الاقتصاد السعودي للانضمام لمنظمة التجارة العالمية.

وقد استنتج (د. احمد حبيب صلاح خلال دراسته لأثار الانضمام) ما يلي:

يتبين من نتائج محاكاة النموذج والتحليل المقارن للمسارات الأربعة التي اشتملت عليها الدراسة أن:

١- يترتب على انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية طبقاً للرسوم المقترحة وشروط تحرير التجارة العالمية (سيناريو الانضمام WTO-1) بعض الآثار السلبية على الاقتصاد السعودي. ولكن مع تضمين السياسات المساندة الهادفة إلى تعظيم الاستفادة من مناخ تحرير التجارة وجذب

الاستثمارات الأجنبية والتكنولوجيا الحديثة وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد السعودي (سيناريو تفعيل الانضمام WTO-2) تلاشي الآثار السلبية من ناحية، وتعظيم الآثار الإيجابية.

٢- يترتب على الإعلان عن عدم الانضمام (سيناريو No-WTO) آثار اقتصادية سلبية قد يمتد تأثيرها إلى المدى البعيد في ضوء ردود أفعال الدول الأعضاء بمنظمة التجارة العالمية في تعاملها مع المملكة على المديين المتوسط والبعيد.

٣- النموذج المستخدم يعكس فقط الآثار الاقتصادية، **أما الآثار الاجتماعية والثقافية فيلزم لها دراسة أخرى مكملة.**

٤- النموذج المستخدم هو نموذج قصير/ متوسط المدى ولا يعكس الآثار الاقتصادية بعيدة المدى. ولكن مثل هذه الآثار والتي يجب أخذها في الاعتبار في حاجة إلى دراسة من نوع خاص تأخذ في الاعتبار التوقعات الخاصة بمستقبل النظام العالمي الجديد ومدى فاعليات منظمة التجارة العالمية على المدى البعيد.

عنوان البحث : آراء المديرين في المملكة العربية السعودية نحو انعكاسات انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية

أظهرت نتائج تحليل بيانات العينة التي أجراها (الدكتور عبدالرحمن العالي، ١٩٩٨) أن رجال الأعمال، على اختلاف العوامل الديموغرافية، يعتقدون أن انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية جزء من تحول عالمي بارز في السطح وأن فوائد الانضمام تفوق التكاليف، وأن المنافسة داخل المملكة سوف تشتد.

وقد قدمة الدراسة عدد من الاقتراحات لكي تكون المملكة جاهزه للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وتستفيد من العضوية بهذا النادي العالمي، ومنها:

١- توعية شرائح المجتمع عن منظمة التجارة العالميـــة والانعكاســـات التـــي ستترتب على انضمام المملكة إلى منظمة العالمية التي ستغطي مجالات لا يمكن حصرها.

٢- زيادة الكفاءة الاقتصادية للشركات والمؤسسات الخاصة.

٣- استحداث ودعم شبكات المعلومات التجارية.

٤- دراسة فائدة ومساوئ انضمام المملكة للاتفاقيات الجماعية.

ثالثاً: منظمة التجارة العالمية المفاهيم الخاطئة

عنوان البحث: منظمة التجارة العالمية

يرى كل من (السعدون، العالي، ١٤٢٩) أن هناك عدداً من المفاهيم الخاطئة أو غير الدقيقة عن منظمة التجارة العالمية وحول الآثار التي ســتترتب علـــى الانضمام إليها، ومن تلك المفاهيم:

أ- فتح الأسواق لجميع الدول وبدون استثناء

وهذا غير صحيح لأن المنظمة بما أنها تبنت (الجات) وطورتها لا تجبر الدولة العضو على أن تتعامل تجاريا مع جميع الدول وبدون استثناء.

ب-الأسواق المحليـــة سوف تكون متاحة لعرض جميع أنواع السلع وحتـــى لو كانت تلك السلع مخالفة للدين والشريعة

هذا المفهوم غير صحيح لأن جميع الأنظمة الصادرة مـــن منظمـــة التجـــارة العالمية تأخذ في الاعتبار القيود المفروضة على التبادل التجاري بـــين الـــدول وخصوصاً منع استيراد سلعة معينة أو خدمة معينة، وتكون تلـــك الســـلعة أو الخدمة تتعارض وتتنافى مع التعاليم والقيم الدينية والشرعية ولا تلزم أي دولة بأن تسمح بدخول تلك السلع والخدمات إلى أسواقها.

ج- إلغاء جميع الرسوم الجمركيـــة

وهو مفهوم خاطئ لدى البعض حيث يظن أنه بمجرد دخول الدولة في عضوية المنظمة سوف تلغي كل الرسوم والقيود الجمركية والحقيقــة أن لــيس جميــع السلع سوف تعفى من تلك الرسوم ولكن بعض تلك السلع يخضــع لمســتوى رسوم جمركية يساوي صفر وبقية السلع تخضع للرسوم ولكن عند مســتويات تتحدد عند التفاوض، ولكن قد يتطلب الأمر تخفيض مستويات هــذه الرســوم الجمركية على المدى الطويل في مفاوضات قادمــة.

د- السماح للمنتجين الأجانب بإغراق السوق المحلية

وهذا لايمكن لأن أنظمة منظمة التجارة العالمية تمنع سياسة الإغراق وتســمح للدول المتضررة باتخاذ أي اجراءات تمنع أو تحد من الضرر إذا استمر ذلــك الوضع ويمكن لهذه الدول المتضررة تحصيل رسوم مضادة للإغراق.

ه- المناقصات الحكومية مفتوحة أمام الجميــع، الأجانــب والمحليــين دون اعطاء مميزات للمنتجين المحليين

بما أن الاتفاقية المنظمة لهذا الأمر اتفاقية جماعية وليست متعــددة الأطــراف وغير ملزمة إلا على الدول الأعضاء التي وقعت علــى اتفاقيــة المناقصــات والمشتريات الحكومية وبما أن هذه الاتفاقية تسمح باستثناء بعض المؤسســات العامة من هذا التنظيم وتسمح للحكومات أن تمنح اســتثناءات لــبعض الســلع والخدمات من تغطية الاتفاقية وبعض الأنشطة، كما تســمح الاتفاقيــة أيضــا باعفاء المناقصات الحكومية التي يقل عددها عن رقم معين من هــذا التنظــيم فمن الممكن اعطاء مميزات للمنتجين المحليين على الموردين الأجانــب فــي المناقصات والمشتريات الحكومية.

وبين أيضاً كل من (السعدون، العالي، ١٤٢٩) أن مــن بعــض المفــاهيم الخاطئة موضوع التنقل للأشخاص الطبيعيين (الأجانب) بحرية داخل الدولــة

لأن أنظمة الجوازات والهجرة تعتبر من أمور السيادة ولا يتم المنازعة عليها، لذلك فإن تنقل هؤلاء الأشخاص بحرية أمر راجع لسياسة الدولة والتزامها بذلك، وكذلك موضوع الالتزام بالمواصفات العالمية بغض النظر عن الظروف المحلية للدولة، ففي المملكة المعايير والمواصفات العالمية هي نقطة الانطلاق في وضع المواصفات السعودية التي يجري تعديلها بناء على اعتبارات خاصة بالمملكة كالطقس مثلا أو الاعتبارات الدينية في الأطعمة وغير ذلك.

وقد استنتج كل من السعدون والعالي من دراستهما التالي:

يرى كل من (السعدون، العالي، ١٤٢٩) أن من أبرز الأسباب التي دفعت المملكة للانضمام لمنظمة التجارة العالمية ما يلي:

١- أن منظمة التجارة العالمية أصبحت تتميز باتساع نطاق صلاحياتها وأنها تقوم بدور حيوي ومهم ومحوري على النطاق الدولي الذي شمل إزالة العديد من المعوقات والحواجز التي تقف عقبة أمام التجارة الدولية ومنها إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية وتنظيم تجارة الخدمات وحقوق الملكية الفكرية، وكذلك نجاحها في نظام تسوية المنازعات وجعله أكثر آلية وفعالية.

٢- بما أن للمملكة وزنها وثقلها الاقتصادي والتجاري الدولي ولأن لها حقوقاً يجب الدفاع عنها ويجب أن تهتم المنظمة بها وأن تولي قضايا المملكة حقها في الاهتمام، لذلك تطلب الأمر أن تكون المملكة عضوا في منظمة التجارة العالمية لأنها تعتبر أيضا من اكبر دول العالم على خريطة التجارة الدولية.

٣- يتصف السوق الآن بالمنافسة الحادة بين المنتجين للسلع والخدمات، ومن الخدمات التي توفرها المنظمة للدول الأعضاء فيها تسهيل المعاملات التجارية بين الدول الأعضاء وإعطاء ميزة تنافسية أكبر لهم في مواجهة

الدول الأخرى خارج إطار المنظمة، لذلك فمن الصعب على المملكة دون أن تكون عضوا في المنظمة أن تنافس بمنتجاتها المحلية المنتجات الأخرى في الأسواق الدولية والتغلب على العقبات التي ستحد من قــدرة المملكــة على التصدير خارجياً.

الفصل الثالث

خطة البحث

المبحث الأول : تعريف عام بمنظمة التجارة العالمية WORLD TRADE ORGANIZATION

نشأت المنظمة مع نهاية الجولة الثامنة من مفاوضات اتفاقية الجات (GATT جولة الأورجواي: ١٩٨٦ ــ ١٩٩٤م) والتي انتهت في مراكش لتبدأ عملها في ١٩٩٥/١/١م باسم منظمة التجارة العالمية (WTO)، فهي الوريث الحقيقي لاتفاقية الجات (GATT الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة)، التي نشأت عام ١٩٤٧م فأصبحت المنظمة الجديدة هي المنظم والمنفذ والمراقب الوحيد لأحكام والتزامات واتفاقيات التجارة الدولية.

وتهدف المنظمة إلى تحرير التجارة الدولية بواسطة إيجاد نظام تجاري دولي متعدد الأطراف معتمد على قوى السوق (العرض والطلب)، من خلال إزالة القيود والعوائق التي تمنع تدفق حركة التجارة عبر الدول معتمدة على مبادئ رئيسية هي: تجارة بدون تمييز (شرط المعاملة الوطنية، شرط الدولة الأولى بالرعاية)، وتجارة حرة من خلال التفاوض (خفض أو إلغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية وفتح الأسواق)، وتعامل تجاري قابل للتوقع (تثبيت الالتزامات والشفافية).

وتغطي المنظمة بأحكامها واتفاقياتها مجالات وأنشطة كثيرة ومتنوعة أكثر مما كانت اتفاقية الجات تغطيها وهي: تجارة السلع وعددها (٧١٧٧ سلعة) وتحكمها اتفاقية الــ (GATT94)، وتجارة الخدمات وتشمل (١٢ قطاعاً رئيسيا و١٥٥ قطاعاً فرعيا) وتحكمها اتفاقية الــ (GATS)، وحقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة بالإحالة إلى أربع اتفاقيات رئيسية متعلقة بهذه

الحقوق من خلال اتفاقية الـ (TRIPS) وهذه الاتفاقيات الثلاث هي محور اتفاقات منظمة التجارة العالمية(WTO)[1].

ويحتوي النظام الأساسي للمنظمة على أكثر من ٦٠ اتفاقية ومبدأ وملحق ومذكرة تفاهم (مطبوعة حاليا في ٣٤ مجلداً)، وأهمها (٢٨) اتفاقية متعددة الأطراف تشمل: (في مجال السلع: الزراعة، والمنسوجات والملابس، والعوائق الفنية أمام التجارة، والصحة والصحة النباتية، والفحص قبل الشحن، وشهادات المنشأ، وتراخيص الاستيراد، والإجراءات الوقائية الخاصة، ومكافحة الإغراق، والتجارة، وفي مجال الخدمات (٦ اتفاقيات)، وكذلك مجال حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة وغيرها[2].

ومنظمة التجارة العالمية منظمة مستقلة وليست إحدى منظمات الأمم المتحدة، يحكمها أعضاؤها، ومقرها الرئيسي في جنيف وليس لها فروع، ويعمل فيها حاليا (٦٠٠) موظف، وميزانيتها السنوية تتجاوز ١٦٠ مليون فرنك سويسري (حوالي ١٣٠ مليون دولار)، ويتم تمويلها من خلال اشتراكات الدول الأعضاء[3].

ويبلغ عدد الأعضاء الحاليين ١٥١ دولة حتى ١ مايو ٢٠٠٨، منها ١٢٧ دولة كانت أعضاء في اتفاقية الجات و٢٤ دولة انضمت فيما بعد وفق أسلوب التفاوض، وآخر دولتين انضمتا قبل توقيع المملكة هما نيبال وكمبوديا، وآخر دولة انضمت للمنظمة بعد المملكة هي مملكة تنجا في قارة أوقيانا[4].

وأعلى سلطة في المنظمة هي المؤتمر الوزاري (Ministerial Conferecnce) والذي يمثله وزراء التجارة والاقتصاد في الدول الأعضاء،

[1] موقع منظمة التجارة العالمية على الشبكة العنكبوتية (الإنترنت) www.wto.org
[2] موقع منظمة التجارة العالمية على الشبكة العنكبوتية (الإنترنت) www.wto.org
[3] موقع منظمة التجارة العالمية على الشبكة العنكبوتية (الإنترنت) www.wto.org
[4] موقع منظمة التجارة العالمية على الشبكة العنكبوتية (الإنترنت) www.wto.org

ويختص هذا المؤتمر باتخاذ القرارات الحاسمة للمنظمة وينعقد كل سنتين، ويعمل كحكومة للعالم في مجال التجارة.

وللمنظمة مجلس عام أو مجلس عمومي (General Council) يقوم مقام المؤتمر الوزاري في فترات عدم انعقاده، وأمانة عامة (سكرتارية)، ومدير عام، وله أربعة نواب، يتفرع من المجلس العام ثلاثة مجالس رئيسية، وهي مجلس التجارة في السلع، ومجلس التجارة في الخدمات، ومجلس خاص بالأمور التجارية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية، ويتبع لهذه المجالس العديد من اللجان ومجموعات العمل.

يجتمع المجلس العام على هيئتين: هيئة جهاز لمراجعة السياسات التجارية ومتابعة المراجعات العادية للسياسات التجارية لكل دولة، وهيئة جهاز لفض المنازعات التجارية ومتابعة إجراءات حسم المنازعات، و تؤكد المنظمة على أهمية الحلول الودية بين الدول في المنازعات التجارية، ولذلك فإن ما يقارب ثلثي القضايا المرفوعة للمنظمة تحل ودياً.

وقد عقدت المنظمة حتى تاريخه ستة مؤتمرات وزارية، الأول في سنغافورة (١٩٩٦م)، والثاني في جنيف (١٩٩٨م)، والثالث في سياتل (١٩٩٩م) والرابع في الدوحة (٢٠٠١م)، والخامس في كانكون بالمكسيك (٢٠٠٣م)، والسادس في هونج كونج ٢٠٠٥ م، ويعتبر المؤتمر الوزاري الثالث في سياتل (١٩٩٩م)، والمؤتمر الوزاري الخامس (كانكون ٢٠٠٣م) من المؤتمرات الفاشلة للمنظمة، ولم يتم خلالهما اتخاذ أي قرارات حاسمة، وكان السبب الرئيسي في ذلك تكتل الدول النامية وتنسيق مواقفها أمام تعنت وممارسات الدول المتقدمة، ورفضها تقديم أي تنازلات في الكثير من القضايا التي تهم الدول النامية[١].

---

[1] السعدون، العالي، منظمة التجارة العالمية

يعتبر المؤتمر الوزاري الرابع في الدوحة (٩ - ٢٠٠١/١١/١٤م) أهم مؤتمرات المنظمة، حيث تم الاتفاق خلاله على إطلاق مفاوضات شاملة في الكثير من المواضيع (٢١ موضوعاً) سميت (أجندة الدوحة للتنمية)، وشكلت لها لجان خاصة ترجع إلى لجنة عامة سميت بلجنة المفاوضات التجارية الشاملة (TNC) وهدفها المزيد من تحرير التجارة بطرح مبادرات جديدة أخرى كمعايير العمل، والتجارة والبيئة، والتجارة والاستثمار، وخدمات الطاقة، وتسهيل التجارة، والتجارة والصحة، والتجارة والتقنية، والقواعد الاقتصادية[١].

ويوجد حالياً احد عشرة دولة عربية عضواً في المنظمة وهي: (المغرب، تونس، مصر، جيبوتي، الكويت، الإمارات العربية المتحدة، قطر، البحرين، الأردن، وعمان، وأخيراً السعودية)، حتى ١ مايو ٢٠٠٨ ، وهناك ٢٤ دولة تفاوض حالياً للانضمام للمنظمة منها أربع دول عربية وهي: (لبنان، الجزائر، السودان، اليمن)[٢].

تتقدم الدول الراغبة في الانضمام بطلب للمنظمة، وعند الموافقة المبدئية يطلب منها تقديم وثيقة شاملة عن سياسيات الدول التجارية والمالية والاستثمارية وحماية حقوق الملكية الفكرية والنظام القضائي العام وطرق التقاضي وسبل التظلم كما تقدم أعضاء فريق التفاوض الذين يجب أن يكونوا من موظفي الدولة الرسميين[٣].

بعد ذلك يتم تشكيل فريق عمل من ممثلي الدول الراغبة في المشاركة ممن تربطها علاقات تجارية مميزة مع الدول الراغبة في الانضمام ويحدد له رئيس، وذلك للإشراف على عملية المفاوضات، ومناقشة تقرير فريق العمل (وثيقة أو برتوكول الانضمام) ويختلف عدد الدول في فريق العمل حسب الثقل الاقتصادي للعضو المستجد، فبينما كان فريق العمل المعني بانضمام تايوان

[1] السعدون، والعالي، (مرجع سابق)
[2] موقع منظمة التجارة العربية (النسخة العربية) على الشبكة العنكبوتية (الإنترنت) www.wtoarab.org/Default.aspx?&lang=ar
[3] موقع محامون على الشبكة العنكبوتية (الإنترنت) www.mohanoon.com

٢٦ دولة وعمان ٢٣ دولة والأردن ١٩ دولة كان العدد في حالة روسيا ٦٣ دولة، والصين ٥٨ دولة، والسعودية ٥٢ دولة[1]، وخلال فترة المفاوضات تمنح الدولة صفة مراقب لحضور اجتماعات لجان المنظمة ومؤتمراتها.

والانضمام للمنظمة يمر عبر ثلاثة مسارات تفاوضية متوازية، فبعد تقديم المعلومات اللازمة عن جميع أوجه الاقتصاد والأنظمة وتقديم العروض الأولية الخاصة بالنفاذ لسوق السلع والخدمات تجري مفاوضات بين مجموعة من الدول الأعضاء وبين الدولة المستجدة تسمى مفاوضات عديدة الأطراف (Plurilaleral) للتأكد من تطابق أنظمتها مع اتفاقيات المنظمة الأساسية، وفي نفس الوقت تجري المفاوضات الثنائية (Bilateral) بشأن هذه العروض حتى يتم الاتفاق النهائي الذي يوضع في وثيقة تسمى الجداول الموحدة النهائية للالتزامات في السلع والخدمات، ويُضم في تقرير فريق العمل الذي يتم إقراره من خلال مفاوضات متعددة الأطراف مع جميع الدول الأعضاء (Multilateral) بحيث يتضمن بروتوكول الانضمام الوثائق الثلاث المعبرة عن نتائج المفاوضات الثلاث المتفق عليها وهذه الوثائق هي: جداول عروض السلع والخدمات الموحدة للالتزامات (Unified Schedules of Commitments)، وتقرير فريق العمل (Work Party report)، والأنظمة واللوائح التنفيذية الصادرة عن الدولة (Legislation)[2].

وتتركز رغبات الدول الأعضاء في المنظمة أثناء المفاوضات مع الدولة المستجدة على فئات السلع التي تنتجها هذه الدول، حيث تتركز طلبات الوفد الأمريكي عادة على القمح والشعير والذرة والمعدات الثقيلة والأجهزة والطائرات والسيارات، والإتحاد الأوربي على منتجات اللحوم والألبان والحديد والصلب والمنسوجات، وسويسرا على الساعات والمجوهرات، والهند وسريلانكا وتايلاند على الشاي والأرز والفواكه، واليابان وكوريا وماليزيا

[1] موقع محامون (مصدر سابق)
[2] موقع محامون (مصدر سابق)

على الأجهزة الكهربائية والإلكترونيات والمعادن والأخشاب، والنرويج علـــى الأسماك، وتركيا على المنسوجات والسجـــاد، ونيوزلنـدا واســتراليا علـــى المواد الغذائية والحبوب وهكذا بقية الدول[١].

وقد أصبحت متطلبات الانضمام للمنظمة الجديدة أكثر تعقيداً وأشد تكلفــة وذلك لأن الدول المؤسسة لهذه المنظمة خاضت (٨) جولات من المفاوضـــات الشاملة الشاقة عبر نصف قرن (١٩٤٨-١٩٩٤م) حتى نجحت فـــي الاتفـــاق على النظام التجاري العالمي الذي يعظم لها مكاسبها التجارية ويحقق لها النفاذ للأسواق، ولذا فإن الدول المتأخرة مطالبة بالانصياع لأحكام هـــذه الاتفاقيـــات وتقديم التزامات وخوض مفاوضات طويلة وشاقة، فبينما احتاجت الكويت التي انضمت عام (١٩٥٢م) إلى يوم واحد فقط نجد أن الصين مثلاً اســتغرقت ١٥ سنة، وتايوان ١٢ سنة وروسيا ١٠ سنوات والجزائر مازالت تفاوض منذ ١٥ سنة، أما السعودية فاستغرقت ٨ سنوات، عقد خلالها فريـــق العمـــل المكلـــف بالتفاوض معها ١٤ اجتماعاً بدأت في مايو ١٩٩٦م، وانتهـــت فـــي أكتـــوبر ٢٠٠٥م[٢].

ومن حيث الالتزامات نجد أن الكويت التي انضمت مبكراً لاتفاقية الجـــات قبل المنظمة قد ثبتت رسومها الجمركية على كافة السلع عند مســتوى ١٠٠٪ بينما اضطرت قطر والإمـــارات اللتـــان انضـــمتا للمنظمـــة عـــام (١٩٩٥م) و(١٩٩٦م) على التوالي تثبيت سقوفها الجمركية عند مســتوى لا يزيـــد فـــي المتوسط عن ١٥٪، وفي مجال الخدمات التزمت البحرين التي انضمت عـــام (١٩٩٥م) بفتح ٤٤٪ من سوق الخدمات للاستثمار الأجنبي في حـــين عمـــان التي انضمت عام (١٩٩٩م) فتحت بنسبة ٧٢٪، أما الأردن والصـــين اللتـــان انضمتا عام ٢٠٠١م بنسبة ٨٦٪[٣].

---

[1] موقع شبكة نور الإسلام – منظمة التجارة العالمية على الشبكة العنكبوتية (الإنترنت) www.islamlight.net
[2] موقع شبكة نور الإسلام – منظمة التجارة العالمية على الشبكة العنكبوتية (الإنترنت) www.islamlight.net
[3] د. إبراهيم بن ناصر الناصر، منظمة التجارة العالمية وآثارها الثقافية وموقف المملكة فيها، ١٤٢٧هـ.

المنظمة بهذا العدد من الدول الأعضاء تشكل حوالي ٨٠٪ من مجموع دول العالم وتستحوذ على ٨٩٪ من التجارة الدولية في قطاعات السلع والخدمات والأفكار، وعلى ٩٠٪ من التعاملات المالية و٩٣٪ من خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات و٩٧٪ من حقوق الملكية الفكرية و٩٢٪ من الخدمات المالية والتأمين، و٩٠٪ من خطوط الملاحة الجوية و ٨٨٪ من مشتروات العالم في الطاقة والألمنيوم والحديد والبتركيماويات[1].

والمنظمة بهذا الهدف – وهو تحرير النظام التجاري الدولي – تعتبر الضلع الثالث من أضلاع مثلث العولمة الاقتصادية مع صندوق النقد الدولي (IMF) الذي يشرف على تحرير النظام النقدي الدولي والسياسات النقدية (أسعار الصرف – موازين المدفوعات – العجز والمديونية الخارجية – أسعار الفوائد – السقوف الائتمانية للبنوك)، ومع البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD) والذي يشرف على تحرير النظام المالي الدولي ومساعدة الدول النامية (تقديم قروض طويلة الأجل – التخصيص – الاستخدام الأمثل للموارد).

[1] د. أحمد بن حبيب صلاح (مصدر سابق).

المبحث الثاني

مجالات التجارة الدولية وموقف المملكة فيها

مجالات التجارة الدولية لدى المنظمة تتضمن ثلاثة قطاعات هـي: قطـاع السلع وقطاع الخدمات وقطاع الجوانب المتصلة بالتجارة من حقـوق الملكيـة الفكرية، وفيما يلي تعريف مختصر لهذه القطاعات، وبيـان مـوجز لموقـف المملكة فيها حسب ما ورد في وثائق بروتوكول اتفاق المملكة مع المنظمة:

أولاً: قطاع السلع

- السلع الصناعية والزراعيـة المصنفة لدى المنظمـة تبلغ ٧١٧٧ سـلعة، وتحكم تجارة السلع الاتفاقيـة العامـة بالتعريفـات الجمركيـة والتجـارة (الجات ١٩٩٤ GATT).
- يخضع تنظيم التجارة الدولية في قطاع السلع إلى ٢٠ اتفاقية و ٣ مذكرات تفاهم وعلى رأسها الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجـات ٤٧) والتي أبرمت بين الأطراف المتعاقدة عام (١٩٤٧م) وعدلت لتكـون إحدى اتفاقيات منظمة التجارة العالمية (الجات ٩٤) عام ١٩٩٤م.
- من أبرز المشكلات بين الدول المتقدمة والدول النامية في تجارة السلع؛ أن الدول المتقدمة تطالب الدول النامية بتخفيض السـقوف الجمركيـة علـى الواردات الزراعية بينما تطالب الدول النامية الدول المتقدمة بتخفيض الدعم الزراعي وعدم دعم الصادرات.
- ستنخفض الرسوم الجمركية على ١٢٪ من عدد السلع البالغة ٧١٧٧ خلال خمس سنوات من انضمام المملكة وعددها ٨٧٠ سـلعة، ٦٪ منهـا مـن البداية والباقي خلال خمس سنوات تدريجياً[1].

[1] د. إبراهيم بن ناصر الناصر (مصدر سابق)

- من البداية ستنخفض رسوم بعض السلع من فئة ٢٠٪ إلى ١٥٪ مثل البلاستيك والورق والحديد والأثاث، وإلى ١٠ ٪ مثل زيوت المحركات، وإلى ٨٪ مثل الحلويات والشوكولاتة وأنابيب الحديد[١].
- بعد خمس سنوات سيتم تخفيض الرسوم الجمركية من فئة ٢٠٪ وفئة ١٢٪ إلى ٦,٥٪ مثل الأسمدة والبويات والصابون والعطور ومنتجات البلاستيك[٢].
- التزمت المملكة بالإعفاء من الرسوم الجمركية لبعض السلع مثل المواد الصيدلانية وأجهزة تقنية المعلومات وبعد ثلاث سنوات سيتم إعفاء أجهزة الحاسب الآلي ولوازمها وأجهزة الاتصالات الهاتفية (ثابت وجوال).
- سوف تلغى جميع الرسوم النوعية، التي كانت تطبق كحد أدنى للتحصيل الجمركي على بعض السلع باستثناء الدجاج والبيض والتبغ.
- تبلغ السلع الزراعية ١٣٢٠ سلعة تعادل ١٨٪ من إجمالي السلع منها ١٦٥ سلعة صنفتها المملكة سلعاً حساسة نجحت في تحديد سقوف جمركية جيدة لها وهي أهم السلع الزراعية الرئيسية التي تم الاستثمار فيها خلال السنوات الماضية مثل التمور، القمح، الدجاج، اللحوم، بيض المائدة، الحليب طويل الأجل، بعض الخضار والفاكهة[٣].
- ٩٠٪ من السلع الزراعية تزيد رسومها الجمركية الملتزم بها مع المنظمة " المثبتة " على الرسوم المطبقة، ويبلغ متوسط الرسوم على السلع الزراعية حوالي ١٥٪ وهذا يزيد على الرسوم المطبقة بمقدار الضعف.
- بعض الرسوم الجمركية المطبقة على بعض السلع أقل من التزام المملكة تجاهها مع المنظمة والتوجه لعدم رفعها إلا عند الحاجة وبالتنسيق مع دول

---

[1] د. إبراهيم بن ناصر الناصر ١٤٢٧هـ (مصدر سابق)
[2] د. إبراهيم بن ناصر الناصر ١٤٢٧هـ (مصدر سابق)
[3] د. إبراهيم بن ناصر الناصر ١٤٢٧هـ (مصدر سابق)

مجلس التعاون الخليجي، كما يوجد ٢٢٣ سلعة رسومها المطبقة صفر بينما لا يوجد سوى ثلاث سلع مثبتة مع المنظمة بصفر.

ثانياً: قطاع الخدمات

- الخدمات هي الأنشطة التجارية في سلع غير حسية (غير مجسدة) مثل الاتصالات والتعليم والبنوك وتحكمها الاتفاقية العامة في الخدمات (GATS).

- قطاع الخدمات يغطي جميع الأنشطة الخدمية فيما عدا التي تقع في نطاق صلاحيات الحكومة مثل خدمات المصارف المركزية، والتأمينات الاجتماعية، ومعاشات التقاعد والتي لا تقدم على أساس تجاري ولا تنافس الخدمات التي يقدمها الآخرون، ويصنف قطاع الخدمات لدى المنظمة إلى ١٢ قطاعا رئيسيا و١٥٥ قطاعا فرعيا وأكبر نسبة في فتح أسواق الخدمات حصل في الدول المتقدمة كاستراليا وسويسرا وأمريكا ثم الاتحاد الأوربي والأقل نسبة حصل في الدول النامية مثل مصر والهند وإندونيسيا والأرجنتين وأما في المملكة فقد تم فتح ١١ قطاعا رئيسا و ١١١ قطاعا فرعيا في اتفاق المملكة مع المنظمة وتم حجب الباقي لأسباب دينية وأمنية وصحية وبيئية استنادا إلى المادة (١٤) من اتفاقية الجاتس (GATTS)[١].

- قطاعات الخدمات الرئيسية هي: خدمات الاتصالات ومن ضمنها الاتصالات الهاتفية والسمعية والبصرية والبريد، وخدمات الإنشاءات وما يتعلق بها من خدمات هندسية، وخدمات الأعمال ومن ضمنها الخدمات المهنية والعقارية وخدمات التأجير، وخدمات التوزيع ومن ضمنها خدمات البيع بالوكالة وتجارة الجملة والتجزئة وعقود الامتياز، والخدمات التربوية وتشمل التعليم بكافة مراحله وتعليم الكبار، والخدمات البيئية ومنها خدمات

[1] د. إبراهيم بن ناصر الناصر ١٤٢٧هـ (مصدر سابق)

الصرف الصحي وتصريف النفايات والنظافة الصحية، والخدمات المالية ومن ضمنها التأمين والبنوك، والصحة والخدمات الاجتماعية ذات العلاقة، وخدمات السياحة والسفر وما يتعلق بها، والخدمات الثقافية والترفيهية والرياضية، وخدمات النقل ومن ضمنها النقل البحري والبري والجوي، وخدمات أخرى غير واردة في أي قطاع مثل الخدمات المتصلة بالتجارة الإلكترونية ومثل إدارة الموارد الطبيعية كالطاقة، والخدمات المقدمة من أجهزة حكومية مثل إدارة الجوازات، وشؤون الطيران المدني، وكذلك القواعد واللوائح الخاصة بالهجرة من بلد إلى آخر.

- تبلغ نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي في العالم ٤٠٪ في المتوسط، وفي الدول النامية٥٠٪ ، بينما في السعودية٤٠٪ وهي نسبة تقل بكثير عن مثيلاتها في الدول الصناعية التي تصل إلى ٧٠٪ حسب إحصائيات عام (٢٠٠٥م) ويتوقع أن ترتفع هذه النسبة في المملكة تدريجياً بعد الانضمام[1].

- مثلت التجارة العالمية في الخدمات نحو٢٣٪ من إجمالي حجم التجارة العالمية (سلع وخدمات) حيث بلغت قيمة الصادرات العالمية من الخدمات عام ٢٠٠٥م نحو (١٤٤٠) مليار دولار، وتشير إحصائيات المنظمة في منتصف عام ٢٠٠٣م إلى أن المملكة أحرزت المركز (٢١) بين الدول في واردات الخدمات لتصل إلى (١٨,٣) مليار دولار وبذلك تحتل المملكة المركز الأول عربياً والمركز الثاني- بعد تركيا - إسلامياً في واردات الخدمات[2].

- أهم الالتزامات المحددة على القطاعات الرئيسية والفرعية في الخدمات في اتفاق المملكة مع المنظمة هي[3]:

[1] د. إبراهيم بن ناصر الناصر ١٤٢٧هـ (مصدر سابق)
[2] د. إبراهيم بن ناصر الناصر ١٤٢٧هـ (مصدر سابق)
[3] د. إبراهيم بن ناصر الناصر ١٤٢٧هـ (مصدر سابق)

- **خدمات الأعمال:** الملكية الأجنبية في الخدمات المهنية تصل إلى ٧٥٪ (الخدمات القانونية، والمحاسبية، الهندسية، الطبية)، ولكن مع عدم حضور المحامين الأجانب للمرافعة في المحاكم.

- **خدمات الاتصال:** الملكية الأجنبية في خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية من ٤٩٪ - ٧٠٪ حسب نوع الخدمة.

- **خدمات التوزيع:** الملكية الأجنبية ٥١٪ ترفع إلى٧٥٪ بعد ثلاث سنوات، وبحد أدنى لرأس المال الأجنبي٢٠ مليون ريال لكل خدمة، وبما لا يزيد عن منفذ واحد في كل حي، مع تدريب ١٥٪ من السعوديين كل عام، ويبقى وضع الوكلاء بالعمولة كما هو.

- **الخدمات المالية:** الملكية الأجنبية ٦٠٪ (المصارف، شركات التأمين).

- **السفر والسياحة وما له علاقة:** التراخيص حسب الحاجة الاقتصادية للبلد.

- **خدمات النقل:** لم يتم فتح خدمات النقل البري والجوي للاستثمار الأجنبي وقصره على السعوديين لأسباب أمنية واستثناء مصر وتركيا وسوريا ولبنان وتونس من مبدأ الدولة الأولى بالرعاية في نشاط النقل البري حيث تتمتع هذه الدول باستثناءات إضافية وفق اتفاقيات ثنائية.

- **الخدمات الترفيهية والثقافية والرياضية:** تم فتح خدمات الحدائق العامة والمنتزهات فقط وحجبت خدمات التسلية ووكالات الأنباء والمكتبات والمتاحف والرياضة.

- **الخدمات المصنفة بخدمات أخرى تم حجبها لأسباب أمنية وسياديّة.**

التزامات أفقية في قطاع الخدمات:

- الوجود التجاري للخدمات الأجنبية يتم وفقاً لنظام الشـــركات المســـاهمة أو ذات المسؤولية المحدودة، أما خدمات الأعمـــال فوفقـــاً لنظـــام الشـــركات المهنية.
- جميع مقدمي الخدمات يلزمهم الحصول على التراخيص للعمل التجاري من الهيئة العامة للاستثمار.
- تطبيق الأنظمة واللوائح المحلية على جميع الخدمات الرئيسية والفرعية.
- لا تزيد نسبة العمالة الأجنبية على ٢٥٪ من إجمالي القـــوى العاملـــة فـــي الشركة الأجنبية العاملة في المملكة، وقصر وظـــائف الاســـتقبال، وإدارة التوظيف، والمحاسبين، ورجال الأمن، والعلاقات العامة، على السعوديين[١].
- يستطيع المستثمرون الأجانب الاستفادة من جميع الخدمات في المملكة عدا بعض الخدمات المعانة (الخدمات الصحية، وقـــروض البنـــك العقـــاري، وإعانات التعليم ونحوها)، كما يمكن للشركات الأجنبية المصرح لها تملـــك العقار وفق نظام تملك العقار لغير السعوديين.
- وجود المستثمرين الأجانب في المملكة غير مقيد، باستثناء ذوي الإقامـــات المؤقتة، فرجال الأعمال الزائرون مدة إقامتهم ١٨٠ يوما، والعاملون فـــي الشركة سنتان قابلة للتجديد، ومقدمو الخدمات وفق عقود تجاريـــة مؤقتـــة ١٨٠ يوما قابلة للتجديد[٢].

ثالثاً: قطاع حقوق الملكية الفكرية

- يقصد بالملكية الفكرية منح أصحاب الأفكار الحق في تملكهـــا والاســـتفادة المادية منها عن طريق حمايتها خلال فترة معينة ومنع الآخرين من التعدي

[1] موقع وزارة التجارة والصناعة السعودي (مصدر سابق)
[2] موقع وزارة التجارة والصناعة السعودي (مصدر سابق)

عليها دون موافقة أو ترخيص من مالكها[١]، وقد أصبحت إحـــدى مجـــالات التجارة الدولية خلال مفاوضات جولة الأورجواي التـــي انتهـــت بـــإعلان منظمة التجارة العالمية في مراكش وتضمينها اتفاقية الجوانـــب المتصـــلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية " تربس TRIPS".

- تنحصر هذه الاتفاقية في مجالات ثمانية هي: حقوق المؤلـــف، والحقـــوق المتعلقة بها، والعلامات التجارية، والمؤشرات الجغرافيـــة، والمعلومـــات السرية (الأسرار التجارية)، والنماذج الصناعية، ومدة الحماية ١٠ سنوات، وبراءات الاختراع ومدة الحماية ٢٠ سنة، والتصميمات التخطيطية للدوائر المتكاملة ومدة الحماية ١٠ سنوات، والأصناف النباتية ومدة الحماية مـــن ٢٠-٢٥ سنة[٢].

- هناك لجنة دائمة لحقوق الملكية الفكرية في المملكـــة مـــن الجهـــات ذوات العلاقة برئاسة وزارة التجارة والصناعة وقد عملت كإحدى اللجان الفنيـــة في مفاوضات الانضمام[٣].

- هذه الاتفاقية عبارة عن إحالة إلى الالتزام بأحكام عدد من الاتفاقيات الدولية في هذا المجال وهي:
  - اتفاقية (باريس) لحماية الملكية الصناعية.
  - اتفاقية (بيرن) لحماية المصنفات الأدبية والفنية.
  - معاهدة الملكية الفكرية المتصلة بالدوائر المتكاملة.
  - التفاهم بشأن تسوية المنازعات من الاتفاقية العامة للتعريفـــات والتجـــارة (GATT 94).

---

[1] حدايدي، طلال حسن، منظمة التجارة العالمية

[2] موقع محامون على شبكة الإنترنت (مصدر سابق)

[3] موقع محامون على شبكة الإنترنت (مصدر سابق)
أنظر أيضاً: موقع شبكة نور الإسلام، منظمة التجارة العالمية (مصدر سابق)

المبحث الثالث

الاستثناءات المتعلقة بالهوية التي حصلت عليها المملكة

جاءت جميع نتائج مفاوضات المملكة للانضمام في ثلاث وثـائق رسـمية هي[1]:

١- وثيقة تقرير فريق العمل Wtaccsau61.

٢- وثيقة الجداول الموحدة للسلع Wtaccsau61add1.

٣- وثيقة الجداول الموحدة للخدمات Wyaccsau61add2.

وهذه الوثائق الثلاث التي تتجاوز عدد صفحاتها ٦٠٠ صفحة هي الوثـائق الرسمية الوحيدة للانضمام، وليس هناك أي وثائق أو اتفاقات أخرى غير هـذه الوثائق، ويمكن الإطلاع عليها من خلال موقع المنظمة على شبكة الانترنت[2]، وجميعها متعلق بالاقتصاد والتجارة والاستثمار وما يتصل بها مـن إجـراءات وأنظمة ولوائح، وليس فيها ما يتعارض بشكل مباشر مع الشريعة الإسـلامية، ولا ما يخل بالأمن والصحة والبيئة، حيث تم الاستفادة من المـادة (٢٠) مـن اتفاقية الجات والمادة (١٤) من اتفاقية الجاتس للحصول على الحماية اللازمة.

من جانب آخر ليس لأحكام والتزامات الانضمام أي علاقة بأمور أخـرى اجتماعية أو دينية بشكل مباشر مثل إنشاء دور للعبادة أو وضع الهيئات الدينية والخيرية أو وضع المرأة أو حقوق العمال، ولم يتم التطرق خلال المفاوضات لهذه الموضوعات بشكل رسمي، وعلى العموم فقد حظيـت المملكـة فـي انضمامها لمنظمة التجارة العالمية على بعض الاستثناءات لهويتها الإسـلامية ويتضح ذلك من خلال الاستثناءات التالية:

---

[1] موقع وزارة التجارة والصناعة السعودي (مصدر سابق)

[2] موقع منظمة التجارة العالمية على السبكة العنكبوتية (الإنترنت) (مصدر سابق)

أولاً: في قطاع السلع

منع استيراد السلع المحرمة (٦٥ سلعة) وهي تمثل الخمور بأنواعها ولحوم الخنزير ومشتقاتها ولحوم الضفادع وجميع الأغذية المحتوية على دماء الحيوانات، وعدم قبول أي رسوم جمركية عليها حتى ولو كانت مرتفعة جداً[١].

ثانياً: في قطاع الخدمات

تم استثناء أحد الخدمات الرئيسية المسماة بـ(خدمات أخرى) وعدد من الخدمات الفرعية لأسباب دينية وأخلاقية وأمنية وصحية استناداً إلى الفقرة رقم (١٤) من اتفاقية الجاتس GATS (الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات) ومن ذلك[٢]:

أ- فيما يتعلق بخدمات الأعمال السمعية والبصرية Audio - Visual Works في خدمات الاتصالات، لم يتم فتح خدمات النشر والمطابع والإنتاج السينمائي والتلفزيوني للاستثمار الأجنبي.

ب-تم حجب أنشطة صالات القمار والبارات والأندية الليلية من الخدمات الثقافية والترفيهية والرياضية والتي تصنف ضمن نشاط فرعي يسمى التسلية، ولم يفتح سوى خدمات الحدائق العامة والمنتزهات من الخدمات الترفيهية.

ج-تم استثناء الخدمات الاجتماعية من الصحة والخدمات ذات العلاقة نظراً لحساسيتها في مجتمع مسلم محافظ كمجتمع المملكة.

د- لم يتم فتح خدمات الحج والعمرة للأجانب، حيث تقتصر هذه الخدمة على السعوديين فقط.

---

[1] د. أسامة بن جعفر فقيه وزير التجارة والصناعة سابقاً، مقال منشور في الموقع الإلكتروني لوزارة التجارة (مصدر سابق)

[2] د. أسامة بن جعفر فقيه وزير التجارة والصناعة سابقاً، مقال منشور في الموقع الإلكتروني لوزارة التجارة (مصدر سابق)

هـ- تم فتح نشاط التأمين في الخدمات المالية أمام الاستثمار الأجنبي وفق نظام التأمين التعاوني.

و- تقديم الخدمات الرئيسية والفرعية لجميع المستثمرين وفق الأنظمة والضوابط والإجراءات المحلية.

ز- جميع المستثمرين الأجانب عليهم دفع الضرائب المقررة على أرباحهم، أما المستثمرون السعوديون فعليهم دفع الزكاة الشرعية فقط، ماعدا الاستثمار في الغاز وإنتاج الزيت والمواد الهيدروكربونية، فإن الجميع يخضع لنظام الضريبة.

ثالثاً: في قطاع حقوق الملكية

تضمنت أنظمة ولوائح حقوق الملكية الفكرية التي تم إعدادها لمتطلبات الانضمام نصوصاً بعدم التزام المملكة بحماية ما يتعارض في تلك الحقوق مع أحكام الشريعة الإسلامية، ومن ذلك[1]:

أ- عدم حماية المؤشرات الجغرافية للخمور والمشروبات الكحولية لأنها سلع محرمة.

ب- تم حذف الخمور والمشروبات الكحولية من قائمة تصنيف السلع والخدمات الملحقة بنظام العلامات التجارية.

ج- نصت المادة الرابعة في نظام براءات الاختراع على عدم منح الحماية إذا كان الاستغلال التجاري مخالفاً للشريعة الإسلامية، وكذلك ما ورد في المادة الثانية من نظام العلامات التجارية.

[1] د. أسامة بن جعفر فقيه وزير التجارة والصناعة سابقاً، مقال منشور في الموقع الإلكتروني لوزارة التجارة (مصدر سابق)

المبحث الرابع

انضمام المملكة بين المكاسب والتكاليف

لا جدال في أن انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية يحمل مكاسب وتكاليف فالمكاسب هي الاستثناءات التي حصلت عليها المملكة وعـــددها ٥٩ والتكاليف هي الالتزامات التي قـــدمتها المملكـــة وعـــددها ٥٨ ومـــن أمثلـــة الالتزامات[١]:

إبقاء الضرائب على أرباح الشركات الأجنبية على حالها وهــو ٢٠٪ دون رفع. وكذلك تخفيض الدعم الزراعي المباشر بحدود ١٣,٣٪ في مدى عشـــر سنوات[٢]، ومن أمثلة الاستثناءات:

بقاء قروض البنوك الصناعية والزراعية وكـــذلك الإبقـــاء علـــى إعفـــاء مدخلات الإنتاج المستورد من التعرفة الجمركية[٣]، ولذا فالجدل قائم في أي من المكاسب والتكاليف أعظم، وفيما يلي بيان ذلك:

أولاً: المكاسب

يرى البعض أن مكاسب الانضمام أكثر من تكاليفه، ويمكن عـــرض أهـــم المكاسب في النقاط التالية:

أ- وجود المملكة داخل المنظمة سينعكس عليها إيجابياً من الناحية الاقتصادية، لأن الانضمام يعطيها القدرة - بمشاركة بعض الدول المســـتفيدة - علـــى توجيه مسارات القرارات وتفعيل سبل إطلاق المبادرات والتفاوض بشـــأن مصالحها، من خلال مشاركة فعالة في جميع القضايا التي تطرحها المنظمة للنقاش، مستفيدة من النظام التجاري العالمي ومنها هيئة حسم المنازعـــات

---

[1] د. إبراهيم بن ناصر الناصر ١٤٢٧هـ (مصدر سابق)

[2] موقع وزارة التجارة والصناعة السعودي (مصدر سابق)

[3] موقع وزارة التجارة والصناعة السعودي (مصدر سابق)

للدفاع عن مصالح المملكة الاقتصادية ومن أهم ذلك تحرير استثناء النفط ومشتقاته من قبل عشرين دولة (منها أمريكا واليابان وكندا والبحرين والكويت...الخ).

ب- سيتوسع نطاق التبادل التجاري بين المملكة والدول الأخرى الأعضاء وسينفتح اقتصاد المملكة على الاقتصاد العالمي بشكل أكبر، بحيث تتمكن الصادرات السعودية من النفاذ بسهولة إلى أسواق الدول الأعضاء في المنظمة، لأن الرسوم الجمركية ستكون منخفضة أو ملغاة مع عدم التمييز في المعاملة بينها وبين منتجات أي عضو آخر، وعلى هذا فإن الصادرات السعودية سوف تزداد إلى الأسواق العالمية، وكأمثلة على ذلك فإن الصين ارتفعت صادراتها بمقدار ٢٠٪ سنوياً وعمان ١٥٪ والأردن ١٠٪ بعد دخول هذه الدول إلى المنظمة[١].

ج- إن عضوية المملكة في المنظمة ستحسن مناخ الاستثمار وستدعم برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تنفذه الحكومة حاليا، لأنها ستجد نفسها ملزمة بتطبيق مبادئ المنظمة ومن ضمنها مبدأ الشفافية، ووضوح الأنظمة والإجراءات، وتوفير الحماية اللازمة، ومنها حماية الحقوق الفكرية، الذي سوف يحفز الابتكار والإبداع، فلقد أصدرت المملكة ٤٢ نظاما جديدا مع لوائحها التنفيذية كمتطلب للانضمام ومن أهمها أنظمة حقوق الملكية الفكرية وأنظمة القضاء الإجرائية[٢]، ومن جهة أخرى فإن إضفاء المزيد من الانفتاح على السوق السعودية أمام السلع والخدمات الأجنبية من شأنه التعجيل بعملية الخصصة وتعزيز مناخ المنافسة مما يحسن الإنتاجية ويخفض الأسعار ويقلل الفساد الإداري والمالي.

د- حصول المملكة على استثناءات في جداول الخدمات والسلع وحقوق الملكية الفكرية فلم يفتح المجال الرئيسي المصنف تحت اسم "خدمات أخرى"

[1] د. أحمد بن حبيب صلاح (مصدر سابق)
[2] موقع محامون على الإنترنت (مصدر سابق)

لأسباب أمنية وسياديّة، وحجبت عدد من المجالات الفرعيـة مثـل نشـاط التسلية لأسباب دينية وأخلاقية ومنع استيراد السلع المحرمة، وتحديد نسـبة العمالة الأجنبية بما لا يزيد عن ٢٥٪ من إجمالي العاملين، وتطبيق الزكاة الشرعية على المستثمر السعودي في معظم مجالات الاستثمار وعدم حماية الحقوق الفكرية فيما يتعارض مع أحكام الشريعة الاسلامية[١]، سيخفف مـن الآثار الثقافية السلبية للانضمام.

هـ- سيكون المستهلك مستفيداً من هذا الانضمام حيث ستتوفر أمامه خيارات أكبر من السلع والخدمات بأسعار أقل وجودة أعلى، وستزيد ثقته في السلع المتوفرة التي سينحصر عنها الغش التجاري والتقليد والتلاعب بالأسعار، حيث تخضع السلع المحلية والأجنبية إلى قواعد وضوابط قوية.

و- فتح الأنشطة الخدمية أمام الاستثمار الأجنبي سيثري الاقتصـاد السـعودي، وسيضمن تدفق الأموال والتقنية والخبرة في هذه الخدمات ويضاعف القيمـة المضافة المحلية، وكأمثلة على ذلك فإن القيمة المضافة في أسـواق الصـين والأردن من جراء تدفق الاستثمار الأجنبي بلغت ٢٢٪ ، ١٧٪ على الترتيب بعد انضمامهما للمنظمة[٢]، وسيسهم الانضمام في تنشـيط القطـاع الخـاص، ويحقق التنوع في الاقتصاد المحلي، كما أنه يساعد على تـأمين مزيـد مـن فرص العمل لليد العاملة المتنامية مما يقلل من نسبة البطالة.

ز- الإبقاء على الوضع القائم لبعض السياسات والبرامج التنموية مثـل تسـعيرة الغاز، ووضع بعض المؤسسات المملوكة للدولة مثل الصوامع (ومؤسسـات أخرى غيرهـا)، والصـناديق الاقراضـية (كصـندوق التنميـة الزراعـي والصناعي)، والسياسات العامة الزراعية الداخلة تحت ما يسمى بالصـندوق الأخضر (Green Box) والتي تشمل بناء السدود ومكافحة الآفات والأبحاث والتطوير ونحو ذلك، وتحديد نسبة العمالة الأجنبيـة بـــ ٢٥٪ ، وتـدريب

[1] د. أسامة بن جعفر فقيه وزير التجارة والصناعة سابقاً (مقال منشور على الموقع الالكتروني لوزارة التجارة) (مصدر سابق)
[2] د. أحمد بن حبيب صلاح (مصدر سابق)

العمالة الوطنية ومجالات دعم أخرى مسموح بها من خلال أنظمة المنظمة أو ما حصلت عليه المملكة بالمفاوضات مع المنظمة[1]، كل ذلك من المكاسب للاقتصاد والتجارة المحلية.

ح-إن فتح الكثير من قطاع الخدمات للمستثمر الأجنبي لا يعني فتح جميع هذه القطاعات للاستثمار الأجنبي بدون قيد أو شرط، فلا يوجد قطاع مفتحو ١٠٠٪ ، ومن ضمن المكاسب التي نجحت المملكة في حصدها اعتماد مبدأ نسبة السعودة في الوظائف بالشركات الأجنبية بحيث لا تقل نسبة السعودة عن ٧٥٪[2].

ثانياً: التكاليف

يتخوف البعض من آثار انضمام المملكة إلى المنظمة، لا سيما على المدى المتوسط والبعيد، حيث إن هذه الآثار لن تظهر بشكل واضح في المدى القصير؛ فالتأثير سيحدث بشكل تراكمي، ومن ثم يمكن القول إن التكاليف تتزايد بمرور الوقت بعد الانضمام، ففي دراسة قدمت لمنتدى الرياض الاقتصادي الثاني تبين أن (٩١٪) ممن شملهم الاستفتاء يعتقدون بأن تكاليف الانضمام أكبر بكثير من المكاسب وأن (٩٠٪) من موردي الخدمات يرون أن قطاع الخدمات سوف يتأثر سلباً وأن (٧٧٪) منهم لا يؤيدون الانضمام[3]، وفيما يلي ذكر لبعض هذه التكاليف:

أ- ارتفاع أسعار السلع المحمية بحقوق الملكية الفكرية، مثل: برامج الحاسب الآلي، والأدوية، والحبوب المعدلة جينياً، لأن القيود على استيراد المملكة للتقنية الحديثة ستزداد تعقيداً في ظل اتفاقيات المنظمة، حيث ستلجأ كثير من الشركات المالكة لهذه التقنية إلى الحد من بيعها إلا بمبالغ باهظة.

---

[1] د. أسامة بن جعفر فقيه وزير التجارة والصناعة سابقاً (مصدر سابق)

[2] د. فهد العيتاني، (مقال منشور)

[3] جريدة الرياض الاربعاء ٥ ذي القعدة ١٤٢٦هـ / ٧ ديسمبر ٢٠٠٥م العدد ١٣٦٨٠

ب- سيصبح للشركات الأجنبية وجود قوي في السوق المحلية، خاصة في مجال الخدمات، وهذا بدوره سينعكس سلباً على بعض الشركات والمؤسسات المحلية الصغيرة التي سُتجبر على الخروج من السوق لعدم قدرتها على المنافسة.

ج- تقليص الدعم المباشر للصادرات الزراعية والصناعية وارتفاع نسبة الملكية الأجنبية في بعض الخدمات و تقلص القائمة السلبية مع الوقت، ومنح حق المفاوض الأول لبعض الدول على بعض السلع حسب المادة ٢٨ من اتفاقية الجات ٩٤ (٢٨١٧ سلعة من ٧٥٥٩ سلعة) سيزيد من أعباء وتكاليف الانضمام على التجارة المحلية.

د- التوجه في المفاوضات الحالية وفق "أجندة الدوحة للتنمية" لتخفيض الرسوم الجمركية على السلع الزراعية والصناعية وتخفيض الدعم الزراعي وزيادة النفاذ لأسواق الخدمات والالتزام باتفاقات جديدة على حساب الاتفاقات السابقة مما يؤثر على الالتزامات والاستثناءات التي حصلت عليها المملكة من الانضمام.

ه- فتح بعض قطاعات الخدمات للاستثمار الأجنبي ونفاذ السلع قد يترتب عليه آثار ثقافية بما تحمل من أنماط اجتماعية وسلوكية غير مرغوبة، وينطبق ذلك خصوصا على قطاع التعليم الذي فتح بلا قيود خاصة ما قبل الجامعي إذ تحمل المدارس الأجنبية آثارها الثقافية والسلوكية التي تتعارض مع سياسة التعليم الوطنية.

هذه أهم المكاسب والتكاليف ويبقى الجدل قائماً في أي منهما أعظم، فيمكن أن يقال: من الممكن تفادي هذه السلبيات بالاستعداد الجيد وإنشاء التكتلات الاقتصادية المحلية الإقليمية، ودمج الشركات الوطنية مع بعضها البعض بما يحقق مزايا نسبية للإنتاج المحلي، ومنع ظهور آثار ثقافية سلبية بتطبيق الأنظمة المحلية والضوابط المقررة.

ويعزو البعض أن سبب المخاوف من آثار الانضمام إلى المنظمة ناجم عن غياب الدراسات والأبحاث العلمية في هذا المجال التي تشرح طبيعة المنظمة ونشاطها ومميزات الانضمام إليها وسلبياتها ففي دراسة منتدى الرياض الاقتصادي الثاني[1] أجاب ٩٥٪ بأنهم يجهلون مبادئ واتفاقيات المنظمة، والسبب الآخر لهذه المخاوف يعود إلى تصور البعض بأن المملكة قد قدمت تنازلات تتعلق بالقيم والثوابت الدينية والاجتماعية، وهو أمر مبالغ فيه، وفي كل الأحوال فإن المادة (١٥) من اتفاقية المنظمة تعطي الحق لأي دولة أن تنسحب من المنظمة في الحالات التي يثبت فيها أن قوانين المنظمة وقراراتها تسعى للنيل من سيادة الدولة العضو أو التدخل في شئونها الداخلية.

[1] أوراق منتدى الرياض الاقتصادي الثاني (٢ – ٤ ذي القعدة ١٤٢٦هـ) منشور بجريدة الرياض.

المبحث الخامس

الآثار المتوقعة على بعض الجوانب الثقافية

لا يمكن الفصل بين تأثير انضمام السعودية لمنظمة التجارة العالمية وتأثير ظاهرة العولمة التي تلقي بظلالها على جوانب الحياة الثقافية في السعودية في المرحلة القائمة والقادمة، والمرتبطة بمتغيرات كبيرة على صعيد تطور تقنيات الاتصالات والانترنت، وتركيز الخطاب السياسي الغربي (الأمريكي خصوصا) على نشر ثقافة المجتمع المدني بالمفهوم الغربي، وتزايد التدخل من جانب الولايات المتحدة والدول الغربية في قضايا التعليم في السعودية خصوصاً (والعالم الإسلامي عموماً) بحجة الإصلاح، وشيوع نظرة غربية متعالية تتهم الإسلام بالتحيز ضد المرأة وإهدار حقوقها.

وبالرغم من أن كثيراً من الخبراء الغربيين يميلون إلى تجريد العولمة من أي مضامين ثقافية فضلاً عن منظمة التجارة العالمية، ولا يرون فيهما إلا تجارةً حرةً، وأسواقاً عالمية مفتوحة، ومؤسسات مالية لا تعوقها القيود، وحوارا عالميا حراً غير مباشر عبر الحدود من خلال شبكة الاتصالات والانترنت أو مباشراً عبر المؤتمرات الدولية واجتماعات لجان المؤسسات والاتفاقيات الدولية، وهم بعد ذلك يفسرون معارضة الدول النامية للتحرير الكامل للتجارة بتدني مهارات العمل لدى مواطني تلك الدول نتيجة لانخفاض مستويات التعليم وسوء مخرجاته وضعف الشفافية، لكن في المقابل يتخوف باحثو وخبراء العالم الثالث من الأبعاد الكامنة في تحرير التجارة، ولاسيما بالنسبة لتعميم قيم السوق وثقافة الاستهلاك والمادية المفرطة، التي تزخر بها الثقافة الغربية عموما والأمريكية خصوصا، والخوف من السيطرة الاقتصادية، وما تجلبه معها من قيم ثقافية غربية.

ويخطئ البعض عندما يظن أن الخشية من تعميم النمط الثقافي الأمريكي أو" أمركة العالم" قاصرة على الدول النامية فقط، فدولة كفرنسا بكل ثقلها الثقافي رفعت أثناء مفاوضات الجات شعار "الاستثناء الثقافي" الذي يعني عدم معاملة المنتجات الثقافية والإعلامية باعتبارها سلعا اقتصادية تباع وتشترى في سوق عالمي متنافس، وإنما باعتبارها منتجا يحمل رسالة ثقافية بحتة، بل إن فرنسا أصدرت قانونا توجيهيا عام ١٩٩٧م، يلزم القنوات التليفزيونية الفرنسية بأن تكون (٦٠٪)[1] من برامجها التي تبثها من أصل أوروبي، وهو قانون موجه أساساً ضد الإنتاج السينمائي والتليفزيوني الأمريكي، وتمثل فرنسا اتجاها داخل المجتمع الأوروبي يدعو إلى إيقاف مسيرة "أمركة أوروبا".

والواقع أن الآثار الثقافية لمسألة تحرير التجارة لا يمكن أن تُرصد بسهولة، لأن أساس وجود المنظمة وقوانينها هو اقتصادي، والأمر الثاني أن الآثار الثقافية لا تظهر مبكراً، وإنما تحتاج إلى زمن طويل نسبياً حتى تظهر، والدراسات الاستشرافية لمثل هذه الآثار غير متوفرة، فقد حاول الباحث إيجاد أحد الدراسات أو الأبحاث التي تتناول الآثار الثقافية والاجتماعية من جراء إنضمام الدول العربية الأعضاء حالياً في منظمة التجارة العالمية، ولم نجد إلا بعض المخاوف التي يثيرها بعض الكتاب والبحاثين دون الاستدلال بوقائع ملموسة أو استنتاجات احصائية.

إلا أنا الباحث حاول أن يرصد بعض المؤشرات التي تسهم في تكوين ملامح عنها، وسنهتم فيما يلي برصد بعض القضايا الخاصة بالمملكة العربية السعودية على سبيل المثال.

---

[1] موقع محامون على شبكة الإنترنت www.mohamoon.com

أولاً: التعليم الأجنبي

يمثل التعليم بكافة مراحله معظم قطاع الخدمات التربوية التي تم الاتفاق على تحريرها في اتفاق المملكة مع المنظمة بلا استثناءات أو قيود في إطار اتفاقية الخدمات (GATS)، وقد تم فتح هذا المجال للاستثمار الأجنبي، وفتح هذا المجال بهذه الصورة مثير للجدل فهو من أخطر المجالات التي تتحفظ الدول عادة في فتحه. فالدول النامية التي تقع المملكة ضمن منظومتها لم يفتحه منها سوى ٢٠٪ منها[1]، بل إن عدداً من الدول المتقدمة لم تفتحه بهذه الصورة التي حصلت مع المملكة، وبلغت نسبة الدول التي فتحت هذا المجال من مجموع دول المنظمة ٣١٪[2] ولذا يبقى السؤال قائماً كيف حصل هذا؟

ومعلوم أن أحد أوجه تميز التعليم في المملكة كونه ينبع من عنايته بغرس الهوية الإسلامية في نفوس الطلاب منذ نعومة أظفارهم حتى بلوغهم مرحلة التعليم الجامعي من خلال المنهج والمدرس والبيئة التعليمية، وغني عن البيان ما للبيئة التعليمية من تأثير على الهوية، حيث تضطلع بمهمة ترسيخ مقومات الهوية، وأهمها العقيدة واللغة والثقافة والتاريخ وتحصين أبناء المجتمع ضد ما يتعرض له من تشويه لهويته، والرقي بالمجتمع من خلال تطوير مخرجات المناهج الدراسية استجابة لمتطلبات التنمية و تحديات العصر.

وفي المملكة تعليم أجنبي في المستوى قبل الجامعي، حيث بلغ عدد المدارس الأجنبية ١٧٠ مدرسة (منها ٤٠ مدرسة في مدينة الرياض)، وثمة شكاوى عديدة من الأساليب التي تتبعها هذه المدارس فيما يتعلق بالتجاوزات الشرعية[3]، والمتوقع أن يزداد الأمر سوأ في حالة دخول مستثمرين أجانب إلى هذا المجال.

---

[1] د. أحمد بن حبيب صلاح (مصدر سابق)
[2] د. أحمد بن حبيب صلاح (مصدر سابق)
[3] د. إبراهيم بن ناصر الناصر (مصدر سابق)

ومن ناحية أخرى قد تركز تلك المدارس على اللغات الأجنبية في تـــدريس مقرراتها مستغلة رغبة البعض في ذلك، وهو أمر يؤدي فـــي الغالـــب إلـــى إضعاف اللغة الأم للطالب، وغني عن البيان ما تتعرض له اللغة العربية مـــن أزمة خانقة بسبب تخلف طرق تدريسها وتقصير المتخصصين في العناية بها، ومن شأن انتشار المدارس الأجنبية أن يزيد من إعراض الطلاب عـــن اللغـــة العربية، وترسيخ شعور لديهم بأن اللغة الانجليزية هي لغـــة العصـــر والعلـــم والبحث التي تعكس رقي المتحدث بها وسعة اطلاعه، ومن المهم هنا التنبيـــه إلى الفرق بين تعلم اللغات الأجنبية وإتقانها الذي يبقى أمرا مطلوبا للبعض في مراحل متقدمة، وبين تعليم الناشئة اللغات الأجنبية في مراحل تعليمهم الأولـــى وإلزامهم بذلك بما ينطوي عليه من إهمال الغة العربية وفقدان للهوية.

وحيث تم فتح هذا المجال فينبغي أن نفرق بين المستويين الجامعي وما قبل الجامعي، فما قبل الجامعي خطير جداً لأنه تعليم عام في مراحل بناء الهويـــة فإذا صعب استثناؤه فعلى الأقل يقيد بأن تكون الإدارة من قبل وزارة التربيـــة والتعليم ولا يكتفى أن يستثنى منصب مدير المدرسة فقط، مـــع التأكيـــد علـــى تطبيق الأنظمة المحلية والحزم في التزام الضوابط المرعية. أما الجـــامعي أي المرحلة الجامعية فيمكن أن يستثمر هذا المجال المفتوح والذي أصـــبح أمـــراً واقعاً في التخصصات التقنية والطبيعية للنهوض بمستوى التعليم العـــالي فـــي المملكة شريطة وجود نظام إشراف ومتابعة فعال على المؤسســـات الأجنبيـــة، وإيجاد الأنظمة الكفيلة بجعل عمل هذه المؤسسات يصب في صالح البلد مـــن خلال اشتراط توفير التخصصات الناقصة والمطلوبة للمملكة، والإســـهام فـــي تنمية البحث المحلي، وتقديم المنح الدراسية للمتفوقين والمحتاجين، وعدم تنحية اللغة العربية في التدريس والبحث، مع التزام الجامعات بالأنظمة المحلية مـــن منع الاختلاط وضبط المحتوى. وعند توفر هذه الشروط تقل إمكانية حـــدوث اختراق ثقافي.

ثانياً: حقوق المستثمرين

في سياق انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية لم تسمح المملكة بإنشاء دور عبادة أو كنائس لغير المسلمين للنصوص الشرعية الواضحة في هذا المجال، مع أن كثيراً من أسئلة الوفود المفاوضة تعلقت بهذا الجانب، وكان الفريق المفاوض يعتمد في إجاباته على أمرين[1]:

أ- أن الأنظمة الداخلية لا تسمح بوجود مثل هذه الدور.

ب-أن حرية الأديان مسألة لم تتطرق لها اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

وقد كان الموقف الرسمي تجاه هذه القضية منذ البداية واضحا وجيدا.

ومن المتوقع أن انضمام المملكة إلى المنظمة يفتح الباب لطرح قضية العلاقة مع غير المسلمين من زوايا عديدة، فالسماح بزيادة أعداد المستثمرين قد يشجع المطالبة في وقت لاحق بإنشاء دور للعبادة، وممارسة طقوس ذات بعد ديني وإبراز أعياد دخيلة على أهل الإسلام باعتبار أن هذه من حقوق المستثمرين، الذين قد يستغلون شيوع مسألة انتقاد أوضاع الحريات الدينية في السعودية من قبل بعض منظمات حقوق الإنسان الغربية وكذلك في تقارير لجنة الحريات الدينية التابعة للكونجرس الأمريكي لإثارة المطالبات في هذا الشأن، ولذا فأهمية الوعي بهذه القضية والحذر من التهاون فيها ودعم الموقف الرسمي المعلن تجاه هذه القضية أمر مطلوب، والمسارعة في الاحتساب على أي بادرة في هذا الجانب، والحذر من التساهل في بيان الموقف الشرعي منها لأن بقاء هذه الجزيرة خالية من وجود ديني غير الإسلام أحد خصائصها المعلومة.

[1] د. فؤاد العلمي نائب رئيس الفريق السعودي المفاوض في منظمة التجارة العالمية، أبحاث ومحاضرات مسجلة عن المنظمة

ثالثاً: الجوانب التنظيمية والقضائية

كان أحد أهم الجوانب التي كانت مسار المفاوضات مع المملكة، هو مدى تطابق أنظمة المملكة مع اتفاقيات المنظمة المختلفة[١]، وبناء على ذلك صدر قرار مجلس الوزراء رقم (٦٦) وتاريخ ١٤٢١/٣/١٧هـ القاضي بأن تقوم جميع الأجهزة الحكومية بمراجعة جميع الأنظمة ذات العلاقة بما يتفق مع ما يقتضيه انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية، ورفع ما يتم التوصل إليه لاستكمال الإجراءات النظامية اللازمة وإعداد الدراسات التي تبين المكاسب والتكاليف المترتبة على الانضمام والتهيئة لمرحلة ما بعد الانضمام[٢].

كما نص القرار على تشكيل لجنة فرعية للتحضير لاللجنة الوزارية المكلفة بمهمة متابعة جميع ما يتخذ من قرارات وما يرسم من سياسات وقواعد في النظام التجاري العالمي، وذلك بالقيام بمراجعة مستمرة لما يتم التوصل إليه من قبل فريق التفاوض السعودي.

وبناءاً على ذلك فقد حُدثت بعض الأنظمة الموجودة استجابة لشروط المنظمة ومنها على سبيل المثال[٣]:

أ- نظام العلامات التجارية.

ب- نظام حق المؤلف.

ج- نظام براءة الاختراع.

كما استحدثت أنظمة لم تكن موجودة بالأصل مثل:

أ- نظام الأسرار التجارية.

ب-الاستثمار الأجنبي.

[1] د. فؤاد العلمي (مصدر سابق)
[2] موقع وزارة التجارة والصناعة السعودي على الإنترنت (مصدر سابق)
[3] د. أسامة بن جعفر فقيه وزير التجارة والصناعة سابقاً (مصدر سابق)

وهذه الأنظمة استحدثت قبل التوقيع النهائي لانضمام المملكة إلى المنظمة لكنها تمت كمتطلبات واستعداد للانضمام، وبعض هذه الأنظمة لا يخلو من مخالفات شرعية خاصة المتعلقة بالاستثمار وسوق المال بسبب عدم حسم مسألة الربا في المعاملات التجارية والمالية[1].

كما صدر مرسوم بإعادة هيكلة القضاء بشكل جذري ومع ما فيه من سلبيات إدارية وتنظيمية، إلا أنه استثنيت فيه مزيد من اللجان الإدارية ذوات الاختصاص القضائي من القضاء الشرعي مثل نظام الاستثمار الأجنبي والتأمين وسوق المال بالإضافة إلى اللجان السابقة[2].

رابعاً: دور المرأة

شهدت السنوات الماضية صدور العديد من القرارات الداخلية تتعلق بالمرأة، كان أبرزها قرار مجلس الوزراء في ٢٠٠٤/٥/٣١[3] الذي تضمن زيادة فرص ومجالات العمل أمام المرأة بإصدار تراخيص للنساء لمزاولة الأنشطة الاقتصادية بدون عوائق. وهو قرار جاء بعد إزالة شرط وجود وكيل شرعي لكي تمارس المرأة العمل التجاري، وكذلك قرار المملكة بأن تنشئ الجهات الحكومية التي تقدم خدمات ذات علاقة بالمرأة وحدات وأقساما نسائية بحسب ما تقتضيه حاجة العمل فيها. كما تم تخصيص فعاليات الجولة الثالثة للحوار الوطني الذي نظمه مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني في المدينة النبوية لمناقشة قضية (المرأة: حقوقها وواجباتها) في ٢٠٠٤/٦/١٤م والذي جاءت توصياته في الحدود المعقولة، وتم السماح للمرأة السعودية بالمشاركة في انتخابات الغرف التجارية[4].

---

[1] د. إبراهيم بن ناصر الناصر ١٤٢٧هـ (مصدر سابق)
[2] موقع محامون على شبكة الإنترنت (مصدر سابق)
[3] موقع محامون على شبكة الإنترنت (مصدر سابق)
[4] موقع محامون على شبكة الإنترنت (مصدر سابق)

بالرغم من عدم وجود علاقة مباشرة بين قوانين المنظمة وقضية المرأة إلا أن هناك توجهاً لتوسيع مشاركة المرأة السعودية بعد الانضمام مدعوما بقرارت إدارية وممارسات رسمية، وبالرغم من أن قرارات توسيع عمل المرأة نصت على الفصل بين الجنسين وعدم الاختلاط غير أننا نشهد دفعاً قوياً نحو تطبيع الاختلاط بين الجنسين في مواقع عديدة وتشجيعاً لذلك من قبل بعض وسائل الاعلام والصحف المحلية.

هذه التطورات تأتي استجابة للتأثير الكبير لضغوط البيئة الدولية المطالبة بالإصلاح – حسب رؤيتها الغربية – حيث أصبحت قضية المرأة على رأس اهتمامات بعض المنظمات الدولية والإقليمية خصوصا تلك التي تُعنى بالشؤون الاجتماعية والتنموية والحقوقية من منظور علماني غربي.

المصدر الثاني الذي سيفتح المجال أمام المرأة هو ما يمكن أن تجلبه الاستثمارات الأجنبية من أيدٍ عاملة نسائية من خلال نسبة الـ٢٥ ٪ المسموح بها حسب اتفاق المملكة[1] مع المنظمة وسواء كانت هذه العناصر النسائية من الداخل أو الخارج فإنها قد تساهم في تغيير سمت بيئة العمل المحلية والتأثير السلبي على مبدأ الفصل بين الجنسين خاصة إذا لم يلتزم بالضوابط المحلية.

[1] د. فهد العيتاني (مصدر سابق)

المبحث السادس

اقتراحات لمواجهة الآثار السلبية الثقافية والاقتصادية المحتملة

أولاً: الآثار الثقافية

- دراسة منظمة التجارة العالمية من كافة جوانبها الثقافية والاجتماعية وضرورة وجود دراسات تبين هذه الآثار ووسائل تلافيها وهذا لن يتم إلاّ بوجود متخصصين فيها من أصحاب الاهتمام بالثقافة الإسلامية بالتعاون مع رجال الاقتصاد ورجال إدارة الأعمال.

- استثمار الانضمام إلى المنظمة ومبادئ حرية التجارة لتطوير مؤسسات الاقتصاد الإسلامي وتكثيرها، وتحسين مخرجاتها وتقديمها كبديل لمؤسسات الاقتصاد الربوي، وهذا لن يتم إلاّ بوجود متخصصين في المنظمة والتجارة الدولية من أصحاب الاختصاص بالاقتصاد الإسلامي.

- تأصيل قواعد العلاقات الدولية وتنظيم التجارة الدولية على ضوء قواعد السياسة الشرعية وضوابط مشروعية الانضمام إلى المنظمات الدولية للمحافظة على الهوية الاسلامية في خضم عولمة التجارة الدولية وما تحمله من أنماط ثقافية واجتماعية وهذا لن يتم الا بوجود المتخصصين في القانون والتنظيم الدوليين من أصحاب التخصص في السياسة الشرعية والاقتصاد الإسلامي.

- العناية بالدراسات الفقهية المتعلقة بالتجارة الدولية كالإغراق والغبن واحتكار السلع والغش التجاري وغير ذلك من المباحث الفقهية ذات العلاقة وإعادة دراستها على ضوء التطورات الاقتصادية المعاصرة ونشرها من خلال المجامع الفقهية والهيئات الشرعية والندوات والمحافل الاقتصادية.

- التجارة كانت وسيلة للدعوة إلى الإسلام في البلدان غير المسلمة في السابق فينبغي العناية بهذا الجانب، من قبل المستثمرين المسلمين عموماً والسعوديين خصوصاً الذين سينفذون إلى الأسواق العالمية من خلال اتفاقية الخدمات، خاصة قطاع التعليم.

- الحذر من بعض أصحاب التوجهات المنحرفة التي تريد أن تستثمر انضمام المملكة إلى المنظمة في تغريب المجتمع بحجة الاندماج في النظام العالمي والعولمة وبيان الموقف الرشيد في كيفية استثمار ايجابيات الواقع العالمي الجديد مع المحافظة على الهوية الاسلامية.

- رصد التغيرات السلبية في المجتمع من جراء الانفتاح والتعولم، من أجل الاحتساب عليها مبكرا وتقوية الحس الاحتسابي في الوسط التجاري وتفعيل الدعاوى الاحتسابية فإن الدفع أسهل من الرفع.

- تطوير المؤسسات والهيئات الشرعية الرسمية والشعبية كالمجامع الفقهية ولجان الفتوى والهيئات الشرعية في المؤسسات المالية والإعلامية والاجتماعية والجامعات السعودية ومراكز الأبحاث الاقتصادية من أجل ضبط حركة التنمية في الجوانب الشرعية وأهمية مواكبة هذه الأجهزة لذلك من حيث السرعة والتأهيل.

- تطوير التعليم وتحسين مخرجاته سواء كان تعليماً شرعياً أو تعليماً طبيعياً وسواء كان عاماً أو جامعياً في الميدانين الرسمي والأهلي والحذر من أن يكون التعليم المحلي متخلفاً عن التعليم المؤسس باستثمار اجنبي.

- تخليص المؤسسات المالية والمصرفية من الربا لمخالفته للشريعة أولاً، ثم لمخالفته للدستور الإداري للمملكة العربية السعودية (نظام الحكم).

- تشجيع تخفيض الجمارك وإلغاءها لأنه يتفق مع مقاصد الشارع في تحريم المكوس.

ثانياً: الآثار الاقتصادية

- تطوير البيئة القانونية والقضائية والتشريعية الحالية من أجل ضمان غطاء قانوني لحماية أنشطة المؤسسات الخدمية المحلية، وسرعة تطبيق الهيكلة القضائية الجديدة، وتسهيل إجراءات التقاضي ودعم المؤسسات القضائية بمزيد من القضاة المؤهلين.

- تطبيق الأنظمة وسرعة إجراءات التقاضي وإنفاذ الأحكام والقرارات وإيجاد المحاكم المتخصصة، وتقليص البيروقراطية الحكومية، وتدريب العمالة المحلية من خلال برامج تدريبية فعالة، ففي دراسة ملتقى الرياض الاقتصادي الثاني كانت نسبة من يعتقد أن هذه الأمور أحد التحديات لسوق الخدمات هي ٥٣٪ ، ٥٥٪ ، ٦٠٪ على التوالي[1].

- رفع مستوى المعرفة بمبادئ واتفاقيات المنظمة والفرص المتاحة ومواقع المنافسة الحادة، وإنشاء مراكز وبوابات الكترونية للاستفسارات.

- إيجاد آليات لحماية الأنشطة التجارية من المخالفات، وإيجاد الهيئات الرقابية لمراقبة مدى الانضباط بقواعد وأنظمة التجارة داخلياً وخارجياً، وتدريب الكوادر الكافية للقيام بهذه المهام.

- توفير الشفافية والإفصاح عن جميع ما يخص الجوانب القانونية والإجرائية والتعاقدية من القرارات والأنظمة والتعاميم والأحكام ونشرها، وإنشرها.

- إعداد الدراسات الاقتصادية المتخصصة لتوضيح نقاط القوة ونقاط الضعف في الأسواق المحلية المفتوحة للاستثمار الأجنبي واقتراح السبل المثلى للتعامل مع مبادئ النظام التجاري العالمي وكيفية استثمار الفرص المتاحة والميزات النسبية في الأسواق المحلية والأسواق العالمية.

[1] أوراق منتدى الرياض الاقتصادي الثاني (مصدر سابق)

- إنشاء التكتلات (الاتحادات الجمركية، والأسواق الحرة) لتبادل عناصر الإنتاج من سلع وخدمات وتقنية وحقوق ملكية فكرية بحرية تامة والاستفادة من المادة (٥) من اتفاقية منظمة التجارة التي تستثني دول التكتل من تطبيق مبدأ حق الدولة الأولى بالرعاية مع الدول خارج التكتل.
- تطوير الأجهزة الحكومية ذات العلاقة كالإدارات الجمركية لأنها صارت مسئولة عن تنفيذ عدد من الاتفاقيات التجارية واستحداث أجهزة جديدة تعنى بالتجارة الخارجية وتأهيل العاملين فيها لتحقيق المشاركة الفعالة في النظام التجاري العالمي ولمواجهة تحديات انضمام المملكة إلى المنظمة.
- دراسة الآثار التجارية السلبية والإيجابية على بعض الدول التي مضى على انضمامها مدة كافية للاستفادة من ذلك، واستشراف المستقبل لتعظيم المصالح وتقليل المفاسد.

خلاصة الموقف

مما سبق يتبين أن المملكة حصلت على استثناءات جيدة فيما يتعلق بالهوية الإسلامية من خلال استثناء السلع المحرمة وعدم فتح أنشطة الخدمات المحرمة واشتراط عدم مخالفة الشريعة في أنظمة حقوق الملكية الفكرية، ويبقى بعد ذلك مدى الالتزام بهذه الاستثناءات والمكتسبات من قبل أجهزة المراقبة على الحدود أو داخل الأجهزة الحكومية والمحاسبة على المخالفات، أما في ما يخص المسألة التجارية فهناك استثناءات (مكاسب) وهناك التزامات (تكاليف) متعادلة إلى حد ما ولكن نظراً لأن سوق المملكة مفتوح من قبل والتعرفة الجمركية لمعظم السلع المطبقة أقل من المثبتة مما يرشح قدرة السوق السعودي على امتصاص آثار الالتزامات السلبية، أما إذا أحسن الاستفادة من قوانين المنظمة ووظفت الموارد توظيفا جيداً واستثمرت المزايا النسبية للمملكة فسيكون انضمام المملكة إلى المنظمة مفيدا من الناحية التجارية.

أما الآثار الثقافية التي يخشى منها فهي خطيرة إذا تم الاختراق الثقافي من خلال أنشطة ومتطلبات الاستثمار وانفتاح الأسواق الذي سيحدث مثل هذه الآثار تدريجياً إلا أنه يمكن التقليل منها بالحزم في تطبيق الأنظمة والتعليمات المحلية، وتمكين أجهزة الرقابة الإدارية والاحتسابية من مراقبة مخالفة الضوابط العامة ومنع ذلك سواء حصلت من أجانب أو من سعوديين وعدم إعطاء الأجانب – خاصة الغربيين – تمييزاً على الآخرين عندما يتجاوزون النظام العام.

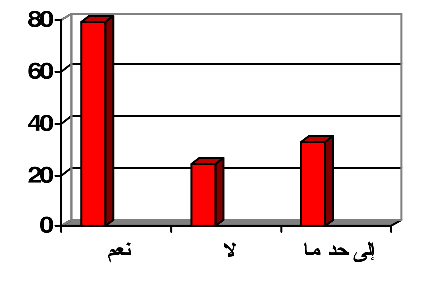
الفصل الرابع

الدراسة الميدانية (تحليل البيانات)

١- هل ترغب العمل في شركة تحمل الجنسية الأجنبية داخل المملكة؟

البيـــــــان	التكـرار	النسـبة ٪
نعم	٧٩	٥٨,٠٩
لا	٢٤	١٧,٦٥
إلى حد ما	٣٣	٢٤,٢٦
المجمـوع	١٣٦	٪ ١٠٠

التحليل:

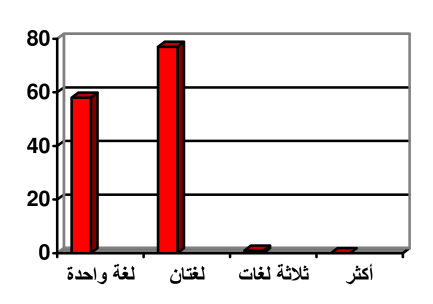


نستنتج من ذلك أن فئة كبيرة من المـــديرين في الشركات المحلية تتطلع إلى العمـــل فـــي الشركات الأجنبية، لذا يجـــب البحـــث عـــن الأسباب والدوافع لرغبة المديرين في العمـــل لدى الشركات الأجنبية. كما أن هذه النسب تؤيد أحد فروض هذا البحث بأن هناك أثار اقتصادية ايجابية من انضمام المملكة إلى منظمة التجارة.

٢- ما هي عدد اللغات التي تتقنها بما فيها اللغة العربية؟

البيـــــــان	التكـرار	النسـبة ٪
لغة واحدة فقط	٥٨	٤٢,٦٥
لغتان فقط	٧٧	٥٦,٦١
ثلاثة لغات فقط	١	٠,٧٤
أكثر من ثلاثة لغات	٠	٠
المجمـوع	١٣٦	٪ ١٠٠

التحليل:

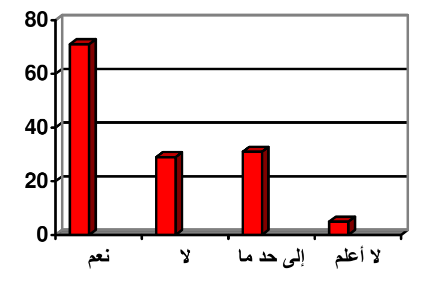


نستنتج من هذا النسب أن نسبة من يتحدث لغتين من المديرين في المنظمات السعودية (والأغلب أنها العربية والإنجليزية) نسبة جيدة إلى حد ما ولكن ليست بالمستوى المطلوب.

٣- تساهم الشركات الأجنبية العاملة داخل المملكة في الحد من مشكلة البطالة؟

البيـــــان	التكـرار	النسبة ٪
نعم	٧١	٥٢,٢
لا	٢٩	٢١,٣
إلى حد ما	٣١	٢٢,٨
لا أعلم	٥	٣,٧
المجمـوع	١٣٦	٪ ١٠٠

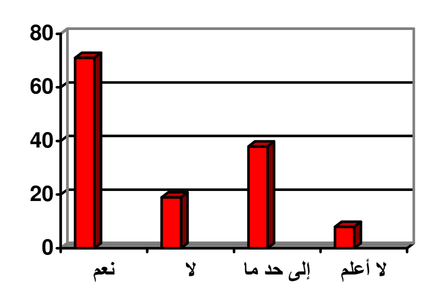
التحليل:



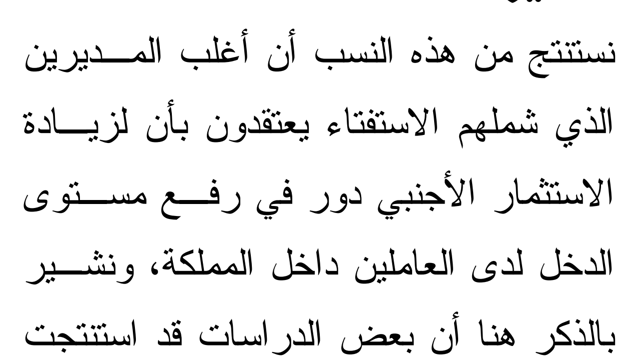
مع أن الشركات الأجنبية داخلة المملكة في الوقت الحالي دون المستوى المطلوب إلا أن النسبة المستنتجة تعتقد أن للاستثمار الأجنبي مساهمة فعالة في الحد من مشكلة البطالة وهذا أحد الآثار الإيجابية المتوقعة من الانضمام والتي تؤيد أحد فروض هذه الدراسة.

٤- سيؤدي زيادة الاستثمارات الأجنبية داخل المملكة لارتفاع مستوى الدخل للعاملين في القطاع الخاص، بسبب ارتفاع الطلب على الأيدي العاملة السعودية؟

النسبة ٪	التكرار	البيـــــان
٥٢,١٩	٧١	نعم
١٣,٩٧	١٩	لا
٢٧,٩٤	٣٨	إلى حد ما
٥,٩	٨	لا أعلم
٪ ١٠٠	١٣٦	**المجمـوع**



التحليل:

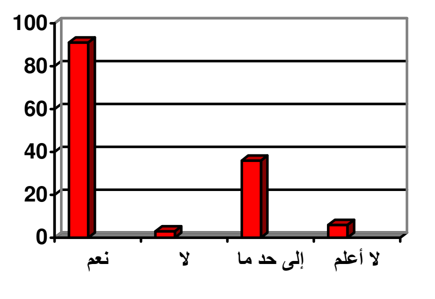


نستنتج من هذه النسب أن أغلب المــديرين الذي شملهم الاستفتاء يعتقدون بأن لزيــادة الاستثمار الأجنبي دور في رفــع مســتوى الدخل لدى العاملين داخل المملكة، ونشــير بالذكر هنا أن بعض الدراسات قد استنتجت أن أحد أسباب ضعف مستوى الدخل للعاملين في بعض الدول هو دخولها فــي التكتلات الاقتصادية وذلك بسبب تسرب العمالة الرخيصة بين دول التكتل.

٥- هل انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية سوف يشجع اســتقطاب الاستثمار الأجنبي بالمملكة؟

النسبة ٪	التكرار	البيـــــان
٦٦,٩	٩١	نعم
٢,٢	٣	لا
٢٦,٥	٣٦	إلى حد ما
٤,٤	٦	لا أعلم
٪ ١٠٠	١٣٦	**المجمـوع**

التحليل:



نستنتج من هذه النسبة أن فئة كبيرة من المديرين تعتقد أن انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية سوف يشجع إلى استقطاب الاستثمارات الأجنبية إلى المملكة، وهذا يدل على أن هناك الكثير من المجالات الاقتصادية التي مازالت متاحة أمام المستثمرين المحليين والأجانب وهذا يستدعي من رجال الاقتصاد ورجال الأعمال الأكاديميين والمتمرسين تكثيف الأبحاث والدراسات في هذا الجانب لمعرفة حقيقة الفرص المتاحة للاستثمار الأجنبي ومعرفة نقاط القوة والضعف لدى المؤسسات المحلية ونواحي المنافسة في هذه المجالات.

أيضاً تعتبر هذه النسب خير دليل على صحة الافتراض للدراسة الحالية بأن هناك آثار اقتصادية إيجابية لانضمام المملكة إلى منظمة التجارة.

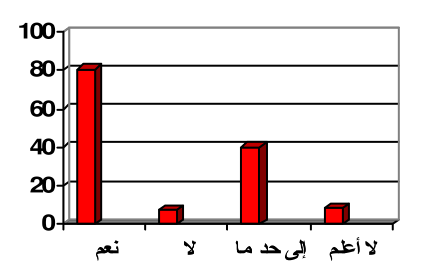
٦- لانضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية تأثير واضح في زيادة الوظائف المستحدثة التي لم يكن لها مثيل من قبل في المملكة؟

البيـــــان	التكـرار	النسبة ٪
نعم	٨١	٥٩,٦
لا	٧	٥,١
إلى حد ما	٤٠	٢٩,٤
لا أعلم	٨	٥,٩
المجمـوع	١٣٦	١٠٠ ٪

التحليل:

يتضح من هذه النسب أن أغلب المديرين يعتقدون أن لانضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية تأثير واضح في زيادة الوظائف المستحدثة التي لم يكن لها مثيل في السابق.

ويتضح من هذه النسب صحة فرض الدراسة الحالية بأن هناك آثار اقتصادية إيجابية لانضمام المملكة إلى منظمة التجارة، وذلك لمساهمة الاستثمار الأجنبي في استحداث مجالات في التجارة (سلع أو خدمة) مما سيؤدي إلى خلق مجالات وظيفية جديدة لم يكن لها مثيل في السابق في الدول التي تنفذ إليها.

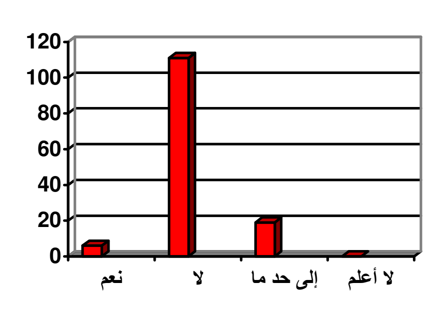


٧- هل استفادت المنظمة التي تعمل بها الآن من انضمام المملكة إلى منظمة التجارة؟

البيـــــان	التكـرار	النسبة ٪
نعم	٦	٤,٤
لا	١١١	٨١,٦
إلى حد ما	١٩	١٤
لا أعلم	٠	٠
المجمـوع	١٣٦	١٠٠ ٪

التحليل:

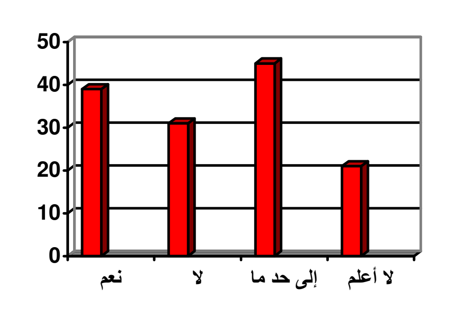
يتضح من هذه النسب أن معظم الشركات التي شملها البحث لم تستفد من انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية، وهذا ناتج عن عدم تفعيل أو نفاذ معظم الاتفاقيات المبرمة بين المملكة ومنظمة التجارة العالمية إلى الآن.



٨- هل تتوقع أن لمنظمة التجارة دور في تحسين الإنتاج المحلي للمملكة؟

البيـــــان	التكرار	النسبة ٪
نعم	٣٩	٢٨,٧
لا	٣١	٢٢,٨
إلى حد ما	٤٥	٣٣,١
لا أعلم	٢١	١٥,٤
المجمـوع	١٣٦	١٠٠ ٪

التحليل:



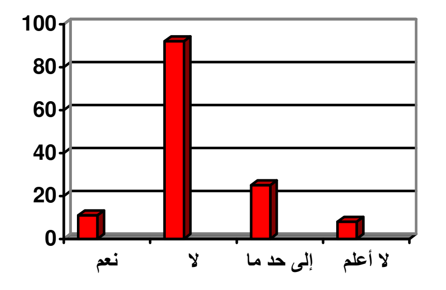
يتضح من هذه النسب أنها متقاربة جداً فيما بينها، وهذا بسبب عدم تفعيل أغلب بنود وثائق انضمام المملكة إلى المنظمة. بالإضافة إلى قصور الدراسات الاقتصادية التي تتعلق بمنظمة التجارة العالمية وبالآثار الاقتصادية المتوقعة من جراء انضمام المملكة إلى المنظمة، وانخفاض مستوى الوعي بآثار الانضمام وبالتجارة العالمية وبآثار العولمة الاقتصادية على الدول النامية.

وهنا نشير بأنه على المؤسسات الاقتصادية مثل وزارة التجارة والغرف التجارية ومراكز الأبحاث الاقتصادية والجامعات تكثيف نشر الوعي بمبادئ منظمة التجارة العالمية وتوضيح الآثار الاقتصادية متوسطة وبعيدة المدى لهذا الانضمام وذلك عن طريق تكثيف الندوات والدراسات الأكاديمية حول المنظمة وأثاراها الاقتصادية على المملكة.

٩- سوف تنخفض الأسعار بشكل عام نتيجة لزيادة الاستثمار الأجنبي داخل المملكة؟

البيـــــــان	التكـرار	النسبة ٪
نعم	١١	٨,٠٨
لا	٩٢	٦٧,٦٤
إلى حد ما	٢٥	١٨,٣٨
لا أعلم	٨	٥,٩
المجمـوع	١٣٦	١٠٠ ٪

التحليل:

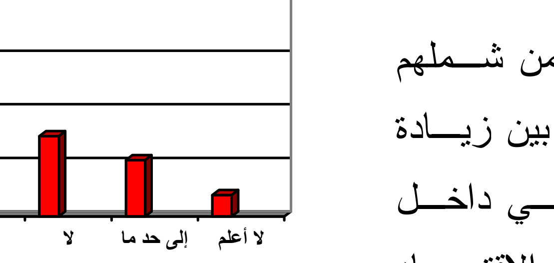


تشير هذه النسب إلى أن أغلب الذين شملهم الاستفتاء لا يعتقدون أن لانضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية تأثير في انخفاض أسعار السلع والخدمات وهذه النسب تشير بأننا بحاجة إلى المزيد من الدراسات حول الآثار الاقتصادية لانضمام المملكة إلى منظمة التجارة المقترنة بالأدلة والبراهين على ذلك.

١٠- هل هناك علاقة بين ارتفاع أسعار المواد الغذائية وقيمة الأراضي والتكاليف بشكل عام وزيادة الاستثمارات الأجنبية داخل المملكة؟

البيـــــــان	التكـرار	النسبة ٪
نعم	٧٧	٥٦,٦٢
لا	٣٠	٢٢,٠٦
إلى حد ما	٢١	١٥,٤٤
لا أعلم	٨	٥,٨٨
المجمـوع	١٣٦	١٠٠ ٪

التحليل:

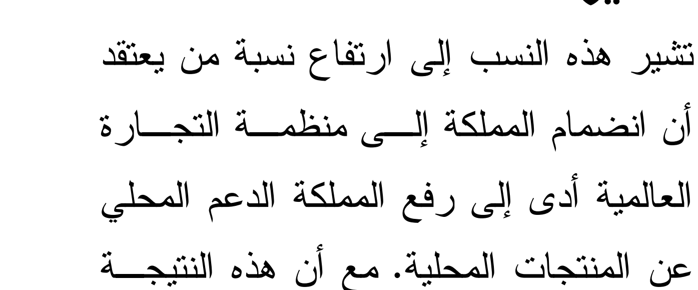


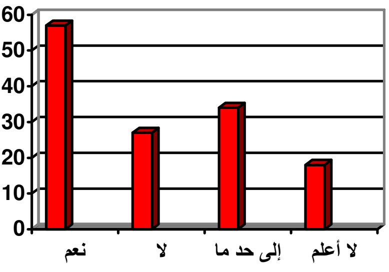
تشير هذه النسب إلى أن أغلب من شملهم البحث يعتقدون بأن هناك علاقة بين زيادة الأسعار وزيادة الاستثمار الأجنبي داخل المملكة، وهذا يتطلب من رجال الاقتصاد تكثيف الدراسات الاقتصادية حول آثار انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية على المدى المتوسط والمدى البعيد.

١١-أدى انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية رفع المملكة الدعم المحلي. هل تؤيد هذه العبارة؟

البيـــــان	التكـرار	النسبة ٪
نعم	٥٧	٤١,٩١
لا	٢٧	١٩,٨٥
إلى حد ما	٣٤	٢٥
لا أعلم	١٨	١٣,٢٤
المجمـوع	١٣٦	١٠٠ ٪

التحليل:





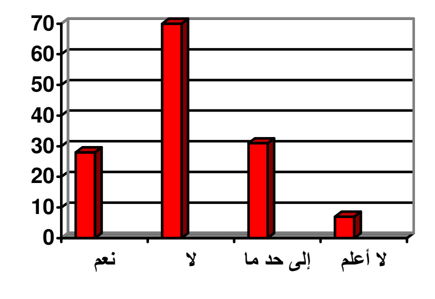
تشير هذه النسب إلى ارتفاع نسبة من يعتقد أن انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية أدى إلى رفع المملكة الدعم المحلي عن المنتجات المحلية. مع أن هذه النتيجة تشير إلى أحد السيناريوهات المتوقعة الحدوث لبعض السلع والخدمات على المدى المتوسط إلا أننا بحاجة إلى مزيد من الدراسات حول الآثار الاقتصادية على المدى المتوسط والبعيد لانضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية.

١٢-تضمن القوانين الحالية في المملكة مستوى حماية للمنتجات المحلية؟

البيـــــان	التكـرار	النسبة ٪
نعم	٢٨	٢٠,٥٩
لا	٧٠	٥١,٤٧
إلى حد ما	٣١	٢٢,٨
لا أعلم	٧	٥,١٤
المجمـوع	١٣٦	١٠٠ ٪

التحليل:

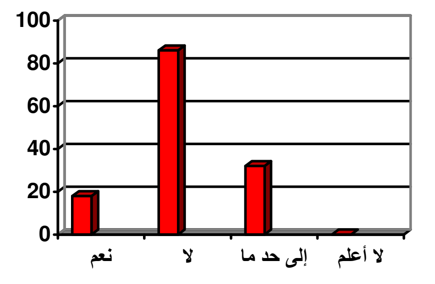
تشير هذه النسب إلى أن القوانين والإجراءات الحالية ليست بالمستوى المطلوب لحماية المنتجات المحلية. وهذا يعتبر مؤشر غير جيد.



١٣-هل الشركات السعودية (القطاع الخاص والعام) قادرة علـى مواجهـة المنافسة من قبل الشركات العالمية المتطلعة للاستثمار داخل المملكة؟

البيـــــان	التكـرار	النسبة ٪
نعم	١٨	١٣,٢٣
لا	٨٦	٦٣,٢٤
إلى حد ما	٣٢	٢٣,٥٣
لا أعلم	٠	٠
المجمـوع	١٣٦	١٠٠ ٪

التحليل:

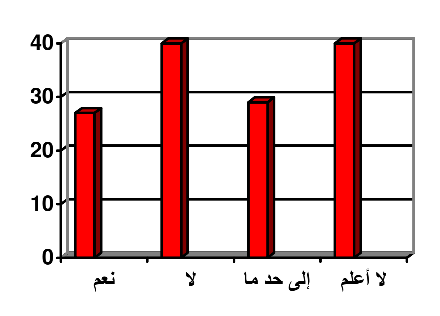


تشير النسب إلى أن أغلب المديرين يرون أن الشركات السعودية في القطاع الخاص والعام ليست مستعدة لمواجهة المنافسة المحتملة من قبل الشركات الأجنبية التي سوف تنفذ إلى الأسواق السعودية. مما يتطلب من المؤسسات الاقتصادية والتعليمية المعنية العناية بهذا الجانب.

١٤-جميع دول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية تتمتع بنفس الحقوق والواجبات؟

البيـــــان	التكرار	النسبة ٪
نعم	٢٧	١٩,٨٥
لا	٤٠	٢٩,٤١
إلى حد ما	٢٩	٢١,٣٢
لا أعلم	٤٠	٢٩,٤١
المجموع	١٣٦	٪ ١٠٠

التحليل:

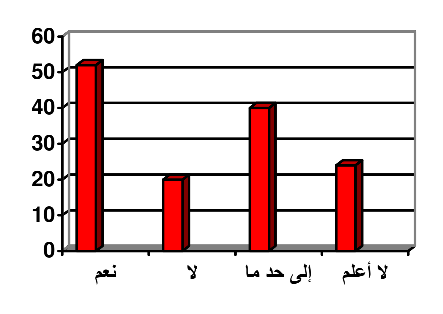


تشير النسب أعلاه أن نسبة كبيرة ممن شملهم الاستبيان ليس لهم خلفية عن مبادئ وقواعد منظمة التجارة العالمية. وهذا يتطلب من المؤسسات الاقتصادية والتعلمية المعنية العمل على رفع مستوى المعرفة للمنظمات ولرجال الأعمال والمستثمرين بمبادئ واتفاقيات منظمة التجارة العالمية عن طريق عقد الندوات والدرسات التي تختص في هذا المجال.

١٥-هل تتوقع استفادة الشركات في القطاع الخاص من مزايا هيئة حسم المنازعات التجارية في منظمة التجارة بسبب انضمام المملكة إلى منظمة التجارة؟

البيـــــان	التكـرار	النسبة ٪
نعم	٥٢	٣٨,٢٣
لا	٢٠	١٤,٧١
إلى حد ما	٤٠	٢٩,٤١
لا أعلم	٢٤	١٧,٦٥
المجمـوع	١٣٦	١٠٠ ٪

التحليل:

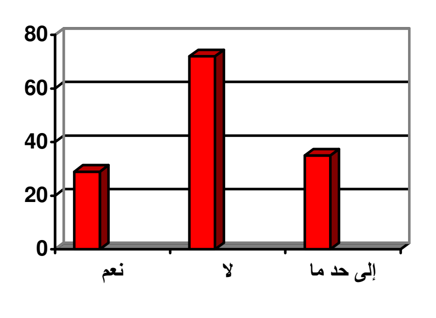


النسب أعلاه قريبة من بعضها البعض مع أنها تشير إلى أن أغلب المديرين يميلون إلى أن الشركات في القطاع الخاص سوف تستفيد من هيئة حسم المنازعات التجارية في منظمة التجارة العالمية بسبب انضمام المملكة إليها. وتشير هذه النسب إلى أحد الآثار الإيجابية لانضمام المملكة إلى منظمة التجارة وهذا مؤيد لأحد فروض هذه الدراسة.

١٦-هل سبق لك أن أطلعت على بنود وأنظمة منظمة التجارة العالمية؟

البيـــــان	التكـرار	النسبة ٪
نعم	٢٩	٢١,٣٢
لا	٧٢	٥٢,٩٤
إلى حد ما	٣٥	٢٥,٧٤
المجمـوع	١٣٦	١٠٠ ٪

التحليل:

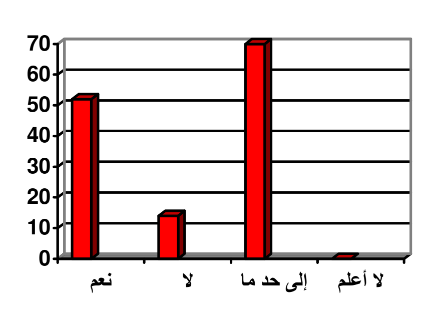


تشير النسب أعلاه إلى أنه هناك نسبة كبيرة جداً من المديرين لم يطلعون على بنود منظمة التجارة العالمية. وهذا يشير إلى تقصير المؤسسات المعنية بالاقتصاد والتنمية الاقتصادية بنشر الوعي الثقافي بالجوانب الهامة بمنظمة التجارة.

١٧-تتأثر الثقافة العامة للمجتمع بثقافة الشركة التي تعمل داخله؟

البيــــان	التكـرار	النسبة ٪
نعم	٥٢	٣٨,٢٤
لا	١٤	١٠,٢٩
إلى حد ما	٧٠	٥١,٤٧
لا أعلم	٠	٠
المجمـوع	١٣٦	٪ ١٠٠

التحليل:

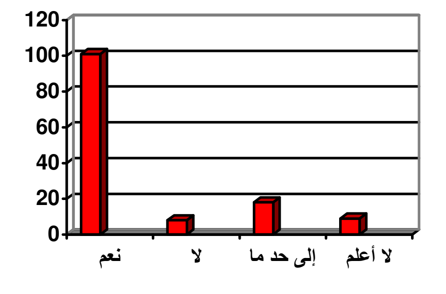


يجزم ما نسبته ٥١,٤٧٪ أن المنظمة تأثر إلى حد ما بثقافة المحيط الذي تعمل به. وهذا شيء واقعي ملموس لأن المنظمة لها مدخلات ومخرجات وبالتالي لها دور في ثقافة المجتمع الذي تعمل في محيطه.

وهنا تأكد هذه النسب أحد فرضيات البحث بأن للاستثمار الأجني الذي سوف يكون أحد مظاهر انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية آثار ثقافية يفرضها على المجتمع الذي تعمل به.

١٨- هل يحترم المدير الأجنبي أوقات العبادات (الصلاة / الصيام في شهر رمضان) داخل المملكة؟

البيـــــــان	التكـرار	النسبة ٪
نعم	١٠١	٧٤,٢٦
لا	٨	٥,٨٨
إلى حد ما	١٨	١٣,٢٤
لا أعلم	٩	٦,٦٢
المجمـوع	١٣٦	٪ ١٠٠



التحليل:

توضح النسب أعلاه أن ما نسبته ٧٤,٢٦٪ ممن أجابوا على الاستبيان يؤيدون بأن المدير الأجنبي يحترم أوقات العبادات مثل (الصلاة / الصيام في شهر رمضان) وهذا مؤشر جيد يشير إلى أن الثقافة الإسلامية تفرض نفسها على المدير الأجنبي وأنه ليس من السهل التغاضي عن أوقات العبادات في المملكة العربية السعودية.

الفصل الخامس

استعراض اهم ماتوصل اليه البحث

أولاً: النتائج

١- تقوم منظمة التجارة العالمية بدور حيوي ومهم ومحوري على نطاق التجارة الدولية.

٢- أن منظمة التجارة العالمية أصبحت تتميز باتساع نطاق صلاحياتها خلافاً للدور الذي كانت تقوم به اتفاقيات الجات.

٣- أنه يمكن لمنظمة التجارة العالمية أن تلعب دور في التنمية الاقتصادية داخل المملكة وكذلك إمكانية خلق فرص لتصدير السلع والخدمات للدول الأخرى، بالإضافة إلى الاستفادة من الإعفاءات الجمركية في تلك الدول.

٤- يمكن أن تلعب الاستثمارات الأجنبية دور مهم في تنمية الاقتصاد السعودي.

٥- أن المملكة قد حصلت على مزايا واستثناءات خاصة عند انضمامها لمنظمة التجارة العالمية لم تحصل عليها أي دولة عربية أو إسلامية.

٦- أن هناك مكاسب وتكاليف على المملكة الالتزام بها وهي ما نتجت عنه المفاوضات التي أجريت لانضمام المملكة إلى منظمة التجارة.

٧- تبين من خلال الدراسة شح الدراسات والأبحاث الموثقة عن الآثار الاقتصادية والثقافية والاجتماعية التي يمكن أن تتعرض لها المملكة على المدى المتوسط والبعيد بسبب انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية.

٨- صعوبة حصر نتائج وآثار انضمام المملكة (الاقتصادية والاجتماعية) على المدى المتوسط والبعيد بسبب أن أغلب هذه الاتفاقيات لم تفعل إلى الآن أو لم تدخل حيز التنفيذ بعد.

٩- تبين من الدراسة عدم إطلاع الكثير من رجال الأعمال على بنود وأنظمة منظمة التجارة العالمية والاتفاقيات الخاصة بانضمام المملكة للمنظمة.

ثانياً: التوصيات

١- ضرورة تقييم ودراسة منظمة التجارة العالمية من كافة جوانبها الاقتصادية والثقافية والاجتماعية ودراسة آثارها على المدى المتوسط والبعيد على التنمية الاقتصادية وعلى المجتمع السعودي.

٢- العمل على الاستفادة من التغيرات الاقتصادية الحاصلة على الساحة العالمية، والاستفادة من المزايا التي حصلت عليها المملكة من المنظمة.

٣- العمل على استغلال الفرص التي يتيحها النظام الجديد، والعمل على إعادة النظر في الهيكل الاقتصادي السعودي.

٤- استثمار الانضمام إلى منظمة التجارة ومبادئ حرية التجارة لتطوير مؤسسات الاقتصاد السعودي وتحسين مخرجاتها.

٥- ضرورة التنسيق مع الدول العربية والإسلامية لمواجهة التكتلات الاقتصادية، والإعداد لمواقف مشتركة من أجل الدفاع عن المصالح العربية والإسلامية.

٦- تطوير البيئة القانونية والقضائية والتشريعية والتعليمية لتساهم في الاستفادة من مميزات الانضمام إلى منظمة التجارة.

٧- تطوير التعليم بصفة عامة والتعليم الجامعي بصفة خاصة والاهتمام بالمخرجات البشرية لمواجهة المنافسة العالمية.

٨- العمل على رفع مستوى المعرفة بمبادئ واتفاقيات منظمة التجارة والفرص المتاحة، ومواقف المنافسة الحادة.

٩- إعداد الدراسات الاقتصادية المتخصصة لتوضيح نقاط القوة ونقاط الضعف في الأسواق المحلية المفتوحة للاستثمار الأجنبي واقتراح السبل المثلى للتعامل مع مبادئ النظام التجاري العالمي والفرص المتاحة في مجال الاستثمار السعودي خارجياً.

١٠- التجارة كانت وسيلة للدعوة للإسلام في البلدان غير المسلمة في الماضي فينبغي العناية بهذا الجانب من قبل المستثمرين السعوديين الذين سينفذون إلى الأسواق العالمية.

المراجـــــع

- د. أحمد بن حبيب صلاح، الآثار الاقتصادية المتوقعة لانضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية، وزارة التخطيط ١٤٢٥ هـ.
- موقع وزارة التجارة والصناعة السعودي www.commmerce.gov.sa.
- د. أسامة بن جعفر فقيه وزير التجارة سابقاً، مقال منشور على موقع وزارة التجارة والصناعة السعودي.
- د. أسامة بن جعفر فقيه، من الجات إلى منظمة التجارة العالمية، ٢٠٠٦.
- خان، منظمة التجارة العالمية (W.T.O) وأسباب فشل الجات، ١٩٩٨.
- د. أحمد حبيب صلاح، الآثار الاقتصادية المتوقعة لانضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية، ٢٠٠٦.
- د. عبدالرحمن بن يوسف العالي، آراء المديرين في المملكة العربية السعودية نحو انعكاسات انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية، ١٤١٨ هـ.
- السعدون والعالي، منظمة التجارة العالمية، ١٤٢٩ هـ.
- موقع منظمة التجارة العالمية على الشبكة العنكبوتية (الإنترنت) www.wto.org.
- موقع محامون على الشبكة العنكبوتية (الإنترنت) www.mohamoon.com.
- موقع شبكة نور الإسلام – قسم منظمة التجارة العالمية – على الشبكة العنكبوتية (الإنترنت) www.islamlight.net.
- د. إبراهيم بن ناصر الناصر، منظمة التجارة العالمية وآثارها الثقافية وموقف المملكة فيها، ١٤٢٧ هـ.
- طلال حسن حدادي، منظمة التجارة العالمية (بدون تاريخ).
- جريدة الرياض، العدد رقم ١٣٦٨٠، ١٤٢٦ هـ.

- أوراق منتدى الرياض الاقتصادي الثاني (٢ – ٤ ذي القعدة ١٤٢٦ هـ).
- د. فؤاد العملي نائب رئيس الفريق السعودي المفاوض لانضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية، أبحاث ومحاضرات مسجلة عن المنظمة.
- د. عبدالله العبيد وكيل وزارة الزراعة وعضو الفريق المفاوض لانضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية، (مقالات منشورة).
- د. أسامة بن جعفر فقيه، تطور التجارة في المملكة العربية السعودية – حقائق وإنجازات –، وزارة التجارة، ١٤١٩ هـ.
- د. أسامة بن جعفر فقيه، منظمة التجارة العالمية واستحقاقات العضوية، كتيب المجلة العربية العدد (٣١) ص ١٨.
- د. فهد العيتاني (مقال منشور على موقع د. فهد العيتاني على الشبكة العنكبوتية).

الملاحق (نموذج استمارة استبيان)

بسم الله الرحمن الرحيم

استمارة استبيان

نرجو من سعادتكم التكرم بالإجابة على الأسئلة الموضحة بهذا الاستبيان والمتعلقة ببحثنا حول موضوع (آثار انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية) وأشهد الله سبحانه وتعالى بأن ما أحصل عليه من معلومات في هذا الاستبيان سوف تعامل بسرية تامة وتستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

شاكرين لكم حسن تعاونكم

وتقبلوا خالص تحياتنا

أبنكم / هاني عرب

الرجاء الإجابة على البيانات التالية:

التاريخ: / / ١٤٢٩هـ

اسم المنشأة / الشركة ....

النشاط الأساسي للمنشأة ....

رأس المال ....

الاسم ....

الوظيفة .... الجنسية ....

المستوى التعليمي .... التخصص ....

سنوات الخبرة العملية ....

١- هل ترغب العمل في شركة تحمل الجنسية الأجنبية داخل المملكة؟

(   ) نعم (   ) لا

(   ) إلى حد ما

٢- ما هي عدد اللغات التي تتقنها بما فيها اللغة العربية؟

(   ) لغة واحدة (   ) لغتان

(   ) ثلاثة لغات (   ) أكثر من ثلاثة لغات

٣- تساهم الشركات الأجنبية العاملة داخل المملكة في الحد من مشكلة البطالة؟

(   ) نعم (   ) لا

(   ) إلى حد ما (   ) لا أعلم

٤- سيؤدي زيادة الاستثمارات الأجنبية داخل المملكة لارتفاع مستوى الدخل للعاملين في القطاع الخاص، بسبب ارتفاع الطلب على الأيدي العاملة السعودية؟

(   ) نعم (   ) لا

(   ) إلى حد ما (   ) لا أعلم

٥- هل انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية سوف يشجع استقطاب الاستثمار الأجنبي بالمملكة؟

(   ) نعم (   ) لا

(   ) إلى حد ما (   ) لا أعلم

٦- لانضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية تأثير واضح في زيادة الوظائف المستحدثة التي لم يكن لها مثيل من قبل في المملكة ؟

(   ) نعم (   ) لا

(   ) إلى حد ما (   ) لا أعلم

٧- هل استفادت المنظمة التي تعمل بها الآن من انضمام المملكة إلى منظمة التجارة؟

( ) نعم ( ) لا

( ) إلى حد ما ( ) لا أعلم

٨- هل تتوقع أن لمنظمة التجارة دور في تحسين الإنتاج المحلي للمملكة؟

( ) نعم ( ) لا

( ) إلى حد ما ( ) لا أعلم

٩- سوف تنخفض الأسعار بشكل عام نتيجة لزيادة الاستثمار الأجنبي داخل المملكة؟

( ) نعم ( ) لا

( ) إلى حد ما ( ) لا أعلم

١٠- هل هناك علاقة بين ارتفاع أسعار المواد الغذائية وقيمة الأراضي والتكاليف بشكل عام وزيادة الاستثمارات الأجنبية داخل المملكة؟

( ) نعم ( ) لا

( ) إلى حد ما ( ) لا أعلم

١١- أدى انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية رفع المملكة الدعم المحلي. هل تؤيد هذه العبارة؟

( ) نعم ( ) لا

( ) إلى حد ما ( ) لا أعلم

١٢- تضمن القوانين الحالية في المملكة مستوى حماية للمنتجات المحلية؟

( ) نعم ( ) لا

( ) إلى حد ما ( ) لا أعلم

١٣- هل الشركات السعودية (القطاع الخاص والعام) قادرة على مواجهة المنافسة من قبل الشركات العالمية المتطلعة للاستثمار داخل المملكة؟

( ) نعم ( ) لا

( ) إلى حد ما ( ) لا أعلم

١٤- جميع دول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية تتمتع بنفس الحقوق والواجبات؟

( ) نعم ( ) لا

( ) إلى حد ما ( ) لا أعلم

١٥- هل تتوقع استفادة الشركات في القطاع الخاص من مزايا هيئة حسم المنازعات التجارية في منظمة التجارة بسبب انضمام المملكة إلى منظمة التجارة؟

( ) نعم ( ) لا

( ) إلى حد ما ( ) لا أعلم

١٦- هل سبق لك أن أطلعت على بنود وأنظمة منظمة التجارة العالمية؟

( ) نعم ( ) لا

( ) إلى حد ما

١٧- تتأثر الثقافة العامة للمجتمع بثقافة الشركة التي تعمل داخله؟

( ) نعم ( ) لا

( ) إلى حد ما ( ) لا أعلم

١٨- هل يحترم المدير الأجنبي أوقات العبادات (الصلاة / الصيام في شهر رمضان) داخل المملكة؟

( ) نعم ( ) لا

( ) إلى حد ما ( ) لا أعلم

شكراً لك